



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.



supported by
KfW

ملحق مشروع

بناء السلام

في لبنان

Issue n° 12, June 2016

العدد رقم 12، حزيران 2016

ملحق خاص

يصدر عن مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية من خلال بنك التنمية الألماني (KfW)، ويوزع مع جريدي «النهار» و«السفير» بنسخته العربية، ومع جريدة The Daily Star بالإنكليزية، ومع جريدة L'Orient-Le Jour بالفرنسية. يجمع الملحق عدداً من الكتاب والصحافيين والإعلاميين والباحثين والفنانين اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين، ويعالج قضايا تتعلق بالسلم الأهلي بالإضافة إلى انعكاسات الأزمة السورية على لبنان والعلاقات بين اللبنانيين والسوريين، في مقاربات موضوعية بعيداً عن خطاب الكراهية.

«سنة أيام وسوف نعود.. ان شاء الله»

عمل للفنان الفلسطيني
عبد الرحمن قطناني

يمثل هذا العمل عائلة لاجئة
من الحرب. في العام 1948
وعد العرب الفلسطينيين
بالعودة إلى قراهم بعد ستة
أيام. وتعبير «ان شاء الله»
كان يستعمل لتأكيد هذا
الأمر. لكن منذ النكبة في
العام 1967 وحتى الآن لا يزال
الفلسطينيون لاجئين.



© غابري أجيل

8 - 9

تعزيز قدرة البلديات في ضوء

أزمة اللاجئين



03 موسم الهجرة الى لبنان: صورة النزوح الفلسطيني من سوريا

04 اللاجئين بعين اللاجئين

05 ال «بندورة» بتصلها «بندورة»

06 التجمعات الفلسطينية: عن المزيد في توسع الهوامش

07 بين العمل والمدرسة، مهدي ومحمد فقدوا أحلام طفولتهما

10 البلديات... جسر خدماتي للنازحين

11 حظر التجول وحقوق الإنسان في السياق السوري في لبنان

12 شوايش المخيمات السورية... رجل السلطة والمتحكم الأول بأحوال اللاجئين

13 ما زالت تقف معنا على ضفة حلمنا

13 بيروت بيتي وأهلي...

14 دمشق وبيروت بين رائحة الزعتر وزهر الليمون

15 مترو المدينة: الوجه الجميل لبيروت

16 المهمة القيمة الملحة

تحفيز التغيير

على الرغم من الشكوك التي سبقت العملية الانتخابية، أتمّ لبنان المراحل الأربع من الانتخابات البلدية في حينه وبنجاح. وفي نواح مختلفة، عكست هذه الانتخابات تمسّك لبنان المترسّخ بالقيم الديمقراطية وقدرة المؤسسات الحكومية، وبخاصة وزارة الداخلية والبلديات، على تنظيم العملية. كما كشفت هذه الانتخابات قدرات الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي على توفير بيئة آمنة أثناء عملية التصويت.

خلال شهر أيار، مارس المواطنون حقّهم في تقرير من سيدير بلدياتهم للسنوات الست المقبلة. وبتوجّههم إلى صناديق الاقتراع، حصل المواطنون اللبنانيون في كل أنحاء البلاد على الفرصة لمساءلة ممثليهم المحليين وتقدير مسار تطوّر مجتمعاتهم للسنوات المقبلة.

ولقد ظهرت مؤشرات إيجابية عديدة في ما يتعلّق بهذه الانتخابات ولكنني أودّ أن أسلّط الضوء على اثنين منها على وجه الخصوص. أوّلهما،

البلديات... حجر الزاوية في بناء السلام

أثبتت البلديات في لبنان في ترؤسها للجهود الرامية إلى الاستجابة لاحتياجات المجتمعات المضيفة واللاجئين خلال السنوات الخمس الماضية، أنّها جهة محلية فاعلة نشطة تبذل قصارى جهدها لمواجهة التحديات المتزايدة عقب أزمة اللاجئين السوريين.

فهي في طليعة الجهات المحلية المستجيبة للأزمة، تقوم بعملها على أرض الواقع لتوفير خدماتٍ تلبيّ الحاجات الاجتماعية والصحية الأساسية، بالإضافة إلى الحاجات المتعلقة بالنقل والتنمية الاقتصادية والسلامة.

ولقد برز خلال الانتخابات البلدية الأخيرة الدور الحاسم الذي تستطيع البلديات أن تضطلع به لتشجيع مشاركة الجهات الفاعلة المختلفة في بناء السلام، ولتيسير هذه المشاركة. وقد أطلقت الحوارات والمشاورات والحملات لتعزيز دورها في التخفيف من حدّة الصراعات، وبناء علاقات مع المجتمعات المحلية واللاجئين على حدّ سواء. وخلال الانتخابات البلدية الأخيرة، تكرّرت الفكرة بأن تعزيز قدرات البلديات على المستوى المحلي من شأنه أن يساهم في منع العنف في القرى والمدن المعرّضة للنزاع.

ولقد تبنّى بعض البلديات طرقاً مبتكرة لتلبية حاجات المواطنين واللاجئين، فرحّب البعض بها، فيما شجّبها آخرون. واعتمدت بلديات أخرى حلولاً أقلّ شمولاً لمعالجة المشاكل المتعلّقة باللاجئين، ومنها فرض حظر التحوّل على «الأجانب».

ونحن على اقتناع بأنه ينبغي القيام بالمزيد من الجهود لتمكين البلديات من الاستجابة على نحو أفضل للأزمة، ولتعزيز دورها كالجهة الفاعلة الرئيسية في استراتيجية الاستجابة للأزمة، إلى جانب الحكومة المركزية، والمنظّمات الإنسانية، وطبعاً الجهات المانحة.

السفير مارتن هوت

القائم بأعمال السفارة الألمانية في بيروت

ملحق مشروع بناءالسلام في لبنان

ارتفاع عدد النساء المنتخبات في المجالس البلدية بنسبة 15% مقارنة بانتخابات عام 2010. وعلى الرغم من أن هذا الرقم لا يمثّل زيادة مهمّة في العدد الإجمالي للنساء في المجالس البلدية، هي خطوة في الاتجاه الصحيح وتشير إلى تحوّل في المواقف والسلوكيات. أمّا المؤشر الإيجابي الثاني فهو عدد الشباب الذين ترشّحوا للانتخابات؛ فكان إبداعهم وحيويتهم مرخّب بهما وكذلك تأكيدهم على رغبتهم القوية في المشاركة في الحكم. فالشباب هم الذين سيمهّدون الطريق لمستقبل أفضل وسيضيفون الحيوية إلى عملية صنع القرار السياسية.

ويواجه القادة المنتخبون حديثاً، وعلى غرار أسلافهم، تحدياً شاقاً؛ فليس عليهم تنظيم شؤون المقيمين اللبنانيين وحسب بل أيضاً معالجة الآثار المترتبة على استضافة عدد كبير من النازحين السوريين داخل مجتمعاتهم. فبالإضافة إلى الصعوبات المحلية القائمة، كان لبنان سخياً جداً في نهوضه باحتياجات اللاجئين حيث تمكّنت البلديات، بدعم من

إلى السوريين: ارفضوا التجنيس

اتوجه في هذه المقالة الى اللاجئين السوريين انفسهم، لأطلب اليهم من باب الاخوة والتضامن أن يبادروا معنا إلى رفض كل مشاريع التوطين والاقتراحات التي تبرز في الهنا وهناك. فكرة التوطين صعبة المنال، لان لبنان لم يعد يحتمل ابناءه، فكيف بالمقيمين على أرضه؟ واذا ما برزت مشاريع اكيدة في هذا المجال، فإنها ستقود حتماً الى انقسام ربما يعيد شبح الحرب الاهلية الى هذا البلد الحاضن اخوانه وجيرانه. وأي فرض على لبنان في هذا المجال سيؤدي الى تفككه، ما يعني عدم توافر البيئة الملائمة للعيش لأبنائه وللاجئين من كل جنسية. وأي طرح من هذا النوع يزيد من العدائية ما بين الشعبين اللبناني والسوري، وينمي الحقد والرفض، ليصبح اللاجيء مقيماً في بيئة معادية بدل أن يشعر ببيئة حاضنة كذلك التي كانت في بداية الحرب السورية، عندما تعاطفت كل المجموعات اللبنانية مع الأشقاء السوريين. البعض حضن المعارضة وأيدها ومددها بالدعم اللازم، والبعض الاخر استقبل الموالين للنظام باعتبارهم حلفاء، والكل اعتبر انه يرد الجميل لسوريين اشقاء تضامنوا مع لبنان في الحروب التي وقعت عليه.

لذا قد يكون من الأنسب الحفاظاً على ما تبقى من تلك العلاقة الأخوية، أن يعلن السوريون اللاجئين الى لبنان، إصرارهم على العودة الى وطنهم، وتمسكهم به، وعدم القبول بوطن بديل، فيرتاح اللبنانيون إلى هذا الموقف، ولا يتحولون من الجيرة والاحتضان إلى حالة عداء تعود على المجتمعين بالضرر.

صحيح أن ليس من جهة تمثّل السوريين في لبنان، لكن من الضروري التعبير بصوت عال، والقيام بتحرك واضح في هذا المجال.

غسان حجار

مدير تحرير صحيفة «النهار»

حذار الموالٍ نفسه...

لا أمل بناتاً في إصلاح الطبقة السياسية اللبنانية. فيعد ما يقارب 70 عاماً على خروج الفلسطينيين من أرضهم يعود ويتكرّر الموالٍ نفسه المتخوِّف من التوطين، ولكن هذه المرة في وجه السيل الكاسح من اللاجئين السوريين.

لا شكّ في أنّ القلق المسيطر في بيروت اليوم مبرّر كل التبرير في ضوء السابقة الفلسطينية التي أشعلت فتيل الحرب الأهلية لا سيما وأن عدد القادمين الجدد الهائل لا يقبل المقارنة مع أسلافهم. ولكن هل يحق لنا إعادة كتابة القصة نفسها؟ فما من يضاهي الزعماء اللبنانيين في إلقاء اللوم على الآخرين لإخفاء تقاعسهم. فهم أتاحوا في تلك الحقبة لغرغرينا السياسة التسلّل إلى المخيمات الفلسطينية وغضّوا الطرف عن الأسلحة من كافة العيارات التي كانت تعبر إلى المخيمات تحت ذريعة محاربة إسرائيل وتفرّجوا في لامبالاة تامة على نشوء جماعات منشقة تبغض بعضها البعض... حتى تكوّن دولة فعلية داخل الدولة متدخلة بوقاحة في كل دهاليز التسييس الشعبي اللبناني.

ويبدو اليوم أن قادتنا تغلب عليهم الرغبة في السير على المنوال نفسه عن طريق إعادة إنتاج الإهمال والتقصير نفسهما بحق النازحين السوريين من التسجيل الفوضوي للوافدين الجدد والشروط التعجيزية للحصول على تصاريح الإقامة والمحسوبة واستغلال النفوذ ... ناهيك عن الخطأ الاستراتيجي المتمثل في الرفض المتعنت لإقامة مخيمات للاجئين موثقة ومنظمة بوضوح على غرار المخيمات في الأردن وتركيا. والنتيجة لا تخفى على العين المجردة، فقد انتشرت المخيمات المرتجلة وانعدمت النظافة والبنية التحتية واللاجئون المغلوب على أمرهم لا حق لهم في أي مساعدات من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ويختفون في البرية.

وهنا يكمن خطر الترسخ! فمجموع كافة أوجه التقصير من شأنه وعلى مر السنين أن يؤدّي إلى تجذّر الزرع ليصبح مستديماً. فهو حتماً لن ينبت من مؤامرة وهمية تستدعي احتفالاً رسمياً للتجنيس مع توزيع جوازات السفر اللبنانية والبقلاوة.

غاي نصر

مدير تحرير الملاحق الخاصة

صحيفة «لوريان لوجور» (L’Orient-Le Jour)

العدد رقم 12، حزيران 2016

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين، من استضافة العائلات النازحة وتلبية احتياجاتها وإن كان الوضع لا يزال صعباً.

وأودّ أن أختّم بالحديث عن هذا الملحق. القصص التي يحويها تلقي الضوء على كيفية مواجهة المجتمعات التحديات المختلفة. فنحن في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نؤمن أن المشاريع من هذا القبيل تشجّع الخطاب العام حول القضايا المدنية وتوفر مساحة للتعبير. ومن منابر مماثلة يمكن تخفيف النزعات السلبية المتزايدة نحو التحيز والتمييز سواء في المجتمع أو في وسائل الإعلام.

نأمل أن تستمتعوا بالقراءة!

لوكا ريندا

مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان

الامتحانان

يحمل اللاجئُ وشمُ المأساة. هارب من بلاد تكويها الحروب. قادم إلى بلاد تخاف منه. بلاده صارت جحيماً. بلاد اللجوء صارت تنظر إليه أنه مرتكب، بمجرد حضوره، عاريا من كل حماية. تلك هي عناوين لبنانية لحالة إنسانية، تتحوّل إلى قضية سياسية، أو، إلى تجارة طائفية رائجة، وإلى دفاع عن سيادة هشة.

السوريون النازحون في لبنان، عبء مضاف. أعباء لبنان كثيرة. هواجس السياسيين فائقة. يخافون على الكيان. يستشعرون نقص الديموغرافيا. يحسبون الإقامة المؤقتة مديدة، أو توطيناً. وهذا من المستحيلات. الدستور اللبناني صان لبنان من التوطين. في مثل هذا الخطاب يتحوّل اللاجئُ من عبء إلى خطر. هو لا يقصد شيئاً غير النجاة. طموحه النجاة. هاجسه أن يؤمّن الطعام والدواء. تراوده فكرة الهرب من لبنان إلى بلاد الله الضيقة. يفشل. يرتاح عندما يؤمّن لأطفاله كتاباً ومدرسة. يستعفي من الإجراءات القانونية. المذلة تجرح شعوره، الطلب يسلب منه الكرامة.

لكن هذا ليس كل شيء. اللجوء، بعد زمن، يتحوّل إلى إقامة دائمة. الفرص القادمة قد تراوده كي يحمل السلاح. حدث ذلك مراراً في أماكن اللجوء. في افريقيا حصل ذلك. في الأردن حدث ذلك. في لبنان جرّب ذلك. لعل هذا الخطر كامن في مكان ما. محاصر اليوم. من يدري متى يصير السلاح مشروع اللاجئين للعودة إلى بلادهم؟ من يدري؟ انما، هل تجوز المحاسبة على النيات أو على التوقعات فقط؟

ما عدا ذلك، أعباء اقتصادية وتقصير لبناني وإدارة ظهر دولية... ما عدا هذا، منافسة لبيد العاملة، وتسيّب تام لسوق العمالة. ما عدا ذلك وهذا، لا يعامل اللاجئُ كرقم... إنه إنسان تام بكامل الحقوق التي نصّت عليها القوانين الدولية.

امتحان صعب للبنان، امتحان أصعب للاجئ.

نصري الصايغ

نائب رئيس التحرير في صحيفة «السفير»

المساعدة في إنهاء الأزمة في سوريا من أجل اللاجئين

يبدو وكأن الجلبة قد هدأت بعد مرور بضعة أسابيع على تعبير مسؤولون لبنانيون بغضب عن سخطهم على اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن تنظر الدول المضيفة في منح الجنسية للاجئين السوريين الموجودين تحت رعايتها.

فيبدو أن المجتمع الدولي قد أدرك الضرر الذي قد يلحق بلبنان إذا بادرت البلاد إلى تطبيق اقتراح السيد بان. فالتوازن الطائفي الهش القائم والمحمي بشراسة في لبنان أساسي في الحفاظ على الاستقرار والأمن في بلد يقع في منطقة مشحونة بالاضطرابات ومن شأن تجنيس أكثر من مليون لاجئ سوري، أي أكثر من ربع اللبنانيين حالياً في البلاد، أن يخلّ بالوضع الراهن ويؤدي إلى صراعات داخلية.

وعلاوة على ذلك، لا البنية التحتية في البلاد التي لا تنفك تحتاج إلى ترميم شامل منذ الحرب الأهلية ولا الاقتصاد الذي يمرّ في فترة اضطراب خطيرة نتيجة الصراع في سوريا عموماً يستطيع استيعاب ثقل هذا العدد الكبير من الناس. وكلاهما حالياً متأزمان نتيجة استضافة اللاجئين.

أما بالنسبة إلى اللاجئين أنفسهم فلا يصح الافتراض أنهم يتطلعون إلى مغادرة وطنهم بشكل دائم. فغالبية السوريين الذين يستضيفهم لبنان والدول الإقليمية الأخرى، مثال تركيا والأردن، وحتى معظم اللاجئين الذين وصلوا إلى أوروبا، قد هربوا من بلادهم خوفاً على حياتهم ولكي يتمكنوا من إيواء وتوفير الغذاء لأنفسهم وأولادهم في بيئة آمنة وسالمة خلال مدة الحرب. عدد كبير منهم، وحتى من بين الذين وصلوا إلى أوروبا، قد أعرب عن رغبته في العودة إلى وطنه في أسرع وقت ممكن.

في غضون ذلك، أفضل ما يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم به للتخفيف من معاناة اللاجئين هو توفير المساعدات الكافية للبلدان المضيفة من أجل تحسين الظروف المعيشية للاجئين وبذل جهود جدية للتوصل، في النهاية، إلى حل للصراع السوري حتى يتمكن هذا الشعب اليائس من العودة إلى دياره.

نديم اللادقي

رئيس تحرير صحيفة «الدايلي ستار» (The Daily Star)

^[1] حقوق الطبع © 2016 . جميع الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) - مشروع «بناء السلام في لبنان».

^[2] إن المقالات والتحقيقات والمقابلات وغيرها مما ورد في هذا الملحق لا تعبر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا تعكس وجهة نظر البرنامج. ويتحمل كتاب المقالات وحدهم المسؤولية عما ورد فيها.

موسم الهجرة إلى لبنان: صورة النزوح الفلسطيني من سوريا

جابر سليمان*

مما لا شك فيه أن لبنان كان ولا يزال الأكثر تأثراً بتداعيات الأزمة السورية المتواصلة منذ أكثر من خمس سنوات، بسبب تدفق موجات النازحين إليه من سوريا بأعداد كبيرة، ومن بينهم النازحون الفلسطينيون. وهكذا فإن تلك التداعيات بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية تركت آثارها الدراماتيكية على الدولة والمجتمع في لبنان، من دون إغفال آثارها على المجتمع الفلسطيني داخل المخيمات وخارجها. وفي هذه العجالة سنسلط الضوء وبإيجاز شديد على تأثيرات الأزمة السورية على واقع فلسطينيي لبنان وعلى الفلسطينيين القادمين إليه من سوريا.

ابتداءً من تموز 2015، وكانت قد صدرت عن المفوض العام للأونرو السيد بيير كرينول في وقت سابق (2015/5/14)، قرارات بخفض خدمات الأونرو في شتى المجالات في مناطق عملياتها الخمس بسبب العجز في الموازنة. والجدير ذكره أن مناقشة الأونرو الطارئة الخاصة بسوريا لم تجلب سوى 21% فقط من الأموال المطلوبة للعام 2015. وربما يكون أحد الأسباب الرئيسية لأزمة موازنة الأونرو الحالية هو الأعباء المالية الكبيرة التي ترتبت على بعض الدول الأساسية في مجتمع المانحين جراء موجات الهجرة غير المسبوقة من سوريا، ومن المنطقة العربية عموماً، باتجاه أوروبا أساساً، وذلك بسبب تداعيات الأزمة السورية، مما جعل الدعم الواجب تقديمه للاجئين الفلسطينيين عموماً، عبر الأونرو وغيرها، غير ذي أولوية. وفي المحصلة، أدت أزمة النزوح الفلسطيني من سوريا إلى لبنان إلى مفاقمة الصعوبات والضغوطات التي تعانيها في الأساس المجتمعات الفلسطينية المضيفة للنازحين، وخاصة في المخيمات التي استوعبت أعداداً كبيرة منهم نسبياً (مثال: مخيم عين الحلوة). والأهم من ذلك كله أن الأزمة بظروفها وملابساتها تسببت في العديد من الازمات والمشكلات المعيشية للنازحين الفلسطينيين أنفسهم.

بالنسبة إلى المخيمات التي آوت أعداداً كبيرة من العائلات الفلسطينية النازحة من سوريا، فهي تعاني أصلاً من التهميش الاقتصادي والاجتماعي والمكاني، والمشكلات المترامية منذ أكثر من ستة عقود: الفقر والبطالة، وهشاشة البنى التحتية، والاحتكاك السكاني، والافتقار إلى المساكن اللائقة، وتردي ظروف الصحة البيئية... الخ. وقد جاء قدوم النازحين الجدد إلى تلك المخيمات ذات الكثافة السكانية العالية ليفاقم من حدة تلك المشكلات ويزيد من الضغط على الخدمات المتردية في الأساس، وعلى البنى التحتية الهشة أصلاً، كما على الموارد المحدودة للمخيم، فعلى سبيل المثال، مخيم عين الحلوة المكتظ بسكانه في الأصل، والذي لا تزيد مساحته عن كيلو متر ونصف كيلو متر مربع استوعب نحو 2400 أسرة فلسطينية نازحة في بداية الأزمة تقلصت في منتصف عام 2015 إلى 1400 أسرة، هذا فضلاً عن نزوح عدد من الأسر السورية إليه والتي كان بعض أفرادها يقيمون في المخيم قبل الأزمة، وكانوا يعملون إما كأجراء في منطقة صيدا وجوارها، أو كانوا يمتلكون دكاكين تجارية صغيرة داخل المخيم نفسه. وكذلك الحال بالنسبة إلى مخيم البداوي الذي تضاعف عدد سكانه تقريباً نتيجة تهجير قسم من سكان مخيم نهر البارد إليه وقبل أن يستقبل النازحين الجدد.

وفي سياق متصل، أدت ظروف الأزمة وما أحاط بها من ملامسات، إلى إرباك الأطراف الفلسطينية الفاعلة في المجتمع الفلسطيني المضيف (السفارة، الفصائل، منظمات المجتمع الأهلي) والتي لم تكن مهياً بشكل كافٍ للتعامل مع هذا النوع من الأزمات الطارئة والمعقدة، على الرغم من التجارب السابقة في التعامل مع أزمات شبيهة وإن لم تكن متطابقة (الاجتياحات الإسرائيلية، تجربة تهجير مخيم نهر البارد). وعموماً، تميز الأداء الفلسطيني في التعاطي مع الأزمة بالإرباك وضعف التنسيق.

لقد واجه النازحون الفلسطينيون من سوريا إلى لبنان مشكلات وتحديات صعبة في سعيهم للتكيف مع ظروف التهجير الجديد تتعلق بالمأوى وظروف السكن، والتعليم، والصحة، وحرية الحركة والإقامة الشرعية في لبنان، وحتى بأمنهم الشخصي والاجتماعي.

وكان شتاء العام 2015 الذي شهد الكثير من العواصف الثلجية، قاسياً على تجمعات النازحين في منطقة البقاع التي كانت تؤوي نحو 16% من العائلات النازحة، أي نحو (2260) عائلة، إذ تطايرت الخيم أو أسقف البيوت المصنوعة من ألواح الزنك، ودخلت المياه إلى البيوت. وتسبب نقص التدفئة في انتشار الأمراض (نزلات البرد والالتهابات الرئوية والربو)، وخاصة بين الأطفال والمسنين. وكان شخّ المساعدات، وضعف الاستعدادات من قبل الأونرو والجهات الفلسطينية المعنية، وبطء وصعوبة عمليات الإغاثة الناجم عن الانتشار الواسع لتلك العائلات في المنطقة، قد فاقم من حدة المشكلات. وفي مخيم البداوي اعتصم العشرات أمام مراكز الأونرو (2015/1/5) احتجاجاً على تأخر الأونرو في

ما قبل اندلاع الأزمة عدّ المجتمع الفلسطيني في سوريا من أكثر مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في المشرق العربي استقراراً واندماجاً في مجتمعهم المضيف. وتمتع اللاجئون هناك بوضع قانوني مميز منحهم طيفاً واسعاً من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية تكاد تقترب من حقوق المواطنة الكاملة مع احتفاظهم بجنسيته الفلسطينية. وقد تجاوز هذا الوضع القانوني المميز في رأي العديد من الخبراء سقف الحقوق التي منحها اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، أو تلك التي نص عليها بروتوكول الدار البيضاء للعام 1965.

وغني عن القول أن مجتمع المانحين، وكذلك لبنان كدولة مضيقة، يعتبر أن مهمة إغاثة النازحين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان، إن لم نقل حمايتهم، إنما تقع على كاهل الأونرو، وخاصة أنهم في الأصل لاجئون مسجلون لديها في سوريا. ومن المعلوم أن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لا تقدم أي نوع من الحماية القانونية أو الإغاثية للاجئين الفلسطينيين المقيمين في عمل مناطق الأونرو الخمس، وللأسباب المعروفة المتعلقة بعدم شمول تفويضها هؤلاء اللاجئين وفقاً للمادة (1D) من معاهدة 1951 الخاصة باللاجئين، والمادة (7C) من نظام المفوضية نفسه.

ومنذ اندلاع الأزمة في بداية العام 2011، أخذ عدد اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سوريا إلى لبنان يتزايد حتى بلغ بعد معركة مخيم اليرموك (16 ديسمبر 2012) وفي بدايات العام 2013، حوالي 80 ألفاً، ثم انخفض العدد إلى نحو 44 ألفاً في نهاية العام 2014. وحسب تقديرات الأونرو، بلغ هذا العدد حتى نهاية نوفمبر 2015 نحو 42 ألفاً، في حين تقدر بعض المنظمات الأهلية الفلسطينية العدد بأقل من ذلك، وترى أنه لا يتجاوز حالياً الـ 35 ألف نازح. وقد قَدِمَ أكثر من نصف هؤلاء النازحين من مخيم اليرموك.

وحسب معطيات وفرقتها، في بداية النزوح، كل من الأونرو وبعض الجمعيات الأهلية الفلسطينية (المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني/ بيت أطفال الصمود)، كان غالبية النازحين ما فوق سن الـ 18 (60%)، وشكلت الإناث النسبة الأعلى منهم (51%). ولجأت النسبة الأكبر من النازحين إلى منطقة صيدا (32%)، فيما توزع الباقون بنسب كادت تكون متقاربة على بقية المناطق: صور وبيروت والبقاع وطرابلس داخل المخيمات وخارجها. كما توجه غالبيتهم إلى المخيمات (54%)، في مقابل (46%) خارجها، حيث كان لمنطقة البقاع النصيب الأكبر من نسبة القاطنين منهم خارج المخيمات (33%)، تليها منطقة صيدا (32%)، واستأثر مخيم عين الحلوة بالنسبة الأكبر ممن سكنوا المخيمات (28%)، فيما توزع الباقون على مخيم المية المية (صيда) وبقية مخيمات صور وبيروت وطرابلس والبقاع. وعموماً استقر الكثير منهم، في البداية، لدى أقارب أو معارف لهم من عائلات المخيم (45%)، أو في بيوت مستأجرة داخل المخيمات وخارجها.

وأسابح تراجع أعداد اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سوريا كثيرة، منها القيود الصارمة التي فرضتها الدولة اللبنانية على دخول الفلسطينيين إلى لبنان منذ الربع الثاني للعام 2014، واستجابة العديد منهم لإغراءات الهجرة إلى الخارج والالتحاق بأبناء وأقارب سبقوهم إلى هناك، أو العودة إلى سوريا بسبب عدم القدرة على تحمل تكاليف المعيشة المرتفعة في لبنان، وشخّ المساعدات المقدمة من منظمات المجتمع الأهلي ومنظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) والفصائل الفلسطينية، وأيضاً بسبب تقلص المساعدات التي كانت توفرها الأونرو لهؤلاء النازحين بعد اعتمادها في أيلول 2014 لما سُمّي «معايير الأهلية» التي أدت حينها إلى وقف المساعدات عن 1100 عائلة نازحة دفعة واحدة.

وفي حين كان مطلوباً من المانحين الدوليين تمكين مجتمع اللاجئين المضيف في المخيمات من استيعاب النازحين الفلسطينيين من سوريا، والتكيف مع حالة الطوارئ عبر تقديم الدعم الكافي للأونرو من أجل القيام بواجبها الانساني على نحو لائق، لم ترتق استجابة هؤلاء المانحين إلى مستوى الأزمة. وفي هذا السياق، صدر بيان عن المدير العام للأونرو في لبنان السيد ماتياس شمالي (2015/5/22) أعلن فيه عن نية الوكالة وقف المساعدات الطارئة المتعلقة ببدل الإيواء للنازحين

* باحث ومستشار فلسطيني في دراسات اللاجئين

اللاجئ بعين اللاجئ

زينب سرور*
مراد عيَّاش**

عادةً، يكون خروج المنتدب أولى خطوات التحرر. في الحالة الفلسطينية، حصل العكس. خرج المنتدب ليدخل المستعمر. شعرت بريطانيا بالعجز في فلسطين، فتقرّر لها «انتهاء المهمة». في 29 تشرين الأول 1947، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 181. فيه، تقرر تقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية، وإخضاع القدس إلى الإرادة الدولية، من دون الإكتراث لحق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم، الحق الذي يعتبر من القواعد الآمرة في القانون الدولي التي لا يجوز انتهاكها، والتي لا تسقط نهائياً بمرور الزمن كما هو معلوم.

وبسبب كثرة الطلب عليها، ارتفعت الإيجارات بشكل هستيري. في مخيم «برج البراجنة» وصل إيجار «شبه الشقة» إلى ما يقارب الـ400 دولار شهرياً. (متوسط سعر الشقة المؤلفة من ثلاث غرف في منطقة ذات مستوى اجتماعي متوسط يساوي هذا المبلغ). يتعدى الأمر «المنفعة الاقتصادية»، ليدخل في صلب الهوية. لطالما اعتبر الفلسطيني نفسه المظلوم رقم واحد عربياً. (هويته البديلة). اليوم، لم يعد كذلك. أو على الأقل، لم يعد ينظر إليه كألوية. يلخص الناشط السوري في لبنان حامد صفور المسألة. يشرح كيف أن «الأزمة السورية غطت على القضية الفلسطينية». وتهميش هذه القضية ولّد حالات غضب، كما أن المقاربة بين القضية الفلسطينية وازمة سوريا مقاربة خاطئة وغير عادلة، وذلك ينعكس تلقائياً على اللاجئ وخطابهم وممارساتهم.

لا ينفي اللاجئ الفلسطيني أسامة قيس نتائج «الأزمة السورية»، التي أرخت بظلمها على «اللاجئ الفلسطيني»، عازياً ذلك إلى «كون الفلسطيني محروماً في الأصل من حقه في العمل وحقوق إضافية أخرى». لكنه يرفض تعميم مظاهر ردود الفعل السلبية التي قد تنتج من اللاجئ الفلسطيني تجاه السوريين، ويصفها بردود الفعل الفردية البحتة، وبغير المسؤولية. يتفق صفور مع هذا الكلام، مشيراً إلى إمكانية «وجود ممارسات عنصرية من قبل عدد قليل جداً من الفلسطينيين الذين يعانون وضعاً اقتصادياً صعباً».

«التضامن هو الفعل الأساس الذي نشعره ونتوجّه به إلى إخواننا السوريين، لأنهم شركاء في المأساة»، يقول قيس. «في فلسطين احتلال، في سوريا تحولت الثورة إلى حرب أهلية، لا مجال للمقارنة بين القضية الفلسطينية والأزمة السورية». على الرغم من تلك القناعة، قيس عاتب على السوريين لأنهم تركوا أرضهم. «كيف قبلوا بالخروج من أرضهم في سوريا؟ لم يُحاولوا البقاء فيها؟ يعود قيس بالذاكرة والحين. «بهذا الكلام نعتب على أجدادنا».

بين اللاجئ الفلسطيني واللجوء لدى بقية الجنسيات تمايز واضح. تضمن «الأونروا» للفلسطينيين «حق العودة والتعويض»، بينما تتعهد «مفوضية اللاجئ» لبقية اللاجئين بتأمين «وطن بديل». بالنسبة لصفور، اللاجئ حالة قابلة للتبدل، وكل حالة تعطي للمفهوم بعداً إضافياً. يدعم اعتباره أن «تجربة اللاجئ السوري غيرت مفهوم اللاجئ» تلك النظرية. يخرج قيس، بدوره، عن «المفهوم الذي أوجدته الأمم المتحدة». يعتبر أن «التمييز الذي تقوم به الحكومات يحجب تركيز اللاجئ على قضاياها الأساسية، كالاستعمار». في حديث قيس اتهام مبطن بلا نزاهة المفهوم بصيغته «الأممية الحالية»، برأيه أيضاً أن حجم الكارثة هو الذي يعطي بعداً إضافياً إعلامياً فقط لاغير.

في كلامه، يحاول صفور تحوير مسار إشكالية «اللاجئ في وجه اللاجئ»، نحو مسار «اللاجئ في وجه الدولة المضيفة». لبنان، للأسف، ليس مثلاً يحتذى به من «الدول المضيفة». يرى صفور أن المشكلة تكمن في «عدم وجود أرضية اندماج في لبنان (بين اللاجئين والدولة،

لبنان خصوصية. على أرضه، كتلتان خارجتان عن النسيج «الأصلي»: فلسطينية، وسورية. للأولى خصوصيات اكتسبتها من خصوصية القضية الأم. وللثانية خصوصيات حظيت بها جزاء العلاقات التي جمعت الشعبين. من اليسر القول أن الانصهار قائم بين الكتلتين نظراً إلى الخلفية التي انبثقتا منها: الحرب. لكنّ غوصاً قليلاً في العمق يجعل المشاكل تطفو على السطح.

ما نتج من الأزمة السورية يسمح بطرح تساؤل: كيف يرى اللاجئ اللاجئ؟ في لبنان، اتجه النازحون السوريون نحو خيارين: الأول، المكوث داخل خيم النازحين التي توفرها «مفوضية اللاجئين» UNHCR. والثاني، السكن داخل منازل مستأجرة. في الخيار الثاني، احتمالات. إحداها: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي تحوي أعداداً هائلة من النازحين السوريين. يفتح الفلسطينيون بيوتهم أمام النازحين. في المخيمات لا تتخذ الأمور دائماً طابع «الإحسان». يجد كثير من الفلسطينيين في السوريين «باب رزق». نتيجة للحالة الاقتصادية المهترئة التي يعيشونها قام عدد من الفلسطينيين داخل المخيمات بتقسيم منازلهم، الصغيرة أساساً، وتأجيرها إلى النازحين.

بعد انسحاب بريطانيا، ودخول العصابات الصهيونية، تغيّرت حياة الفلسطينيين. هم لم يعودوا مجرد مواطنين. في الشتات، وُسِموا بصفة جديدة: «لاجئون» في دول الجوار.

ما قبل اللاجئين الفلسطينيين ليس التهجير الفلسطيني صانع مفهوم «اللجوء». يعتبر حق اللجوء من أقدم السمات المميزة للحضارة. تعزز هذه النظرية نصوص عثر عليها وتعود إلى ثلاثة آلاف و500 عام قبل الميلاد. خلال القرون الأولى للعهد المسيحي، أخذ مفهوم «اللجوء» بالتوسع. في القرن الرابع الميلادي، امتلأت الكنائس باللاجئين الطالبين الحماية من الظلم الممارس عليهم من قبل الإمبراطورية الرومانية. هذه الحالة، حفزت رجال الدين المسيحيين للعمل على «قانون اللجوء المسيحي». منذ أواخر القرن التاسع عشر، وصولاً إلى ثلاثينيات القرن العشرين، بدأت أوروبا تشهد عدة موجات لجوء واسعة ليهود ألمانيا والنمسا إلى فلسطين. بعد ثلاث سنوات على النكبة، صدرت اتفاقية العام 1951 الخاصة باللاجئ، عرّف الأخير بأنه «الشخص الذي يهرب من بلده إلى بلد آخر خوفاً على حياته، أو خوفاً من السجن أو التعذيب، وبتعدد أسباب اللجوء تشكل أنواع اللجوء، الحرب، الإرهاب والفقر».

ما قبل اللاجئين الفلسطينيين

خلال القرون الأولى للعهد المسيحي، أخذ مفهوم «اللجوء» بالتوسع. في القرن الرابع الميلادي، امتلأت الكنائس باللاجئين الطالبين الحماية من الظلم الممارس عليهم من قبل الإمبراطورية الرومانية. هذه الحالة، حفزت رجال الدين المسيحيين للعمل على «قانون اللجوء المسيحي».

منذ أواخر القرن التاسع عشر، وصولاً إلى ثلاثينيات القرن العشرين، بدأت أوروبا تشهد عدة موجات لجوء واسعة ليهود ألمانيا والنمسا إلى فلسطين. بعد ثلاث سنوات على النكبة، صدرت اتفاقية العام 1951 الخاصة باللاجئ، عرّف الأخير بأنه «الشخص الذي يهرب من بلده إلى بلد آخر خوفاً على حياته، أو خوفاً من السجن أو التعذيب، وبتعدد أسباب اللجوء تشكل أنواع اللجوء، الحرب، الإرهاب والفقر».

خصوصية اللاجئ الفلسطيني

نظراً إلى التركيز الدولي على إعادة دمج اللاجئين، ارتأى المجتمع الدولي استثناء اللاجئين الفلسطينيين من الاتفاقية، ومن نطاق عمل «مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين». أراد منح رعاية خاصة للاجئين الفلسطينيين، فأعطاه تعريفاً خاصاً به. أعطت الأمم المتحدة القرار 194 (قرار حق العودة والتعويض) للاجئ الفلسطيني. لم تعرّفه وكالة «غوثل وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا) وفقاً للمفهوم القانوني الضرف. إلا أنها، بهدف تقديم المساعدة والإغاثة للفلسطينيين الذين طردوا من منازلهم، كان من الضروري تحديد اللاجئين الذين يجب أن تقدّم لهم خدماتها. لذلك، وضعت تعريفات عدة كانت تتعدّل بحسب التطورات الميدانية.

عرفت «الأونروا» اللاجئ الفلسطيني بأنه «الشخص الذي كانت إقامته المعتادة في فلسطين خلال الفترة الممتدة من 1 حزيران/ يونيو 1946، وحتى 15 أيار/ مايو 1948، والذي فقد منزله ومورده نتيجة الصراع عام 1948».

وبعدهم...

لم يعد الفلسطينيون وحدهم «لاجئي العرب». أتون الحروب الذي دخلته البلدان العربية منذ مدة، جعل القضية الواحدة تتفرع لتصبح قضايا، ومواطني تلك الدول يتحولون إلى لاجئين. على الرغم من خصوصية أصول اللاجئ الفلسطيني الناتج من فعل استعماري، لا حروب داخلية كما حدث في عدد من الدول في الوطن العربي.



«المنطاد»

عمل للفنان الفلسطيني

عبد الرحمن قطني

يمثل هذا العمل طفلاً وطفلة يلطقان في منطاد يحمل كل رموز المخيم من أوان وأدوات، في حين تشير الطفلة بإصبعها إلى شيء أفرحها. يعبر المنطاد عن الحرية التي يبحث عنها اللاجئون من خلال التحليق والوصول إلى الهدف (فلسطين مثلاً).

«ليس أمامنا خيار آخر، سوى الإبتسامه لنستمر...» في هذه الصفحة نقدم ثلاث قصص لشباب من ثلاث جنسيات مختلفة تتعايش يومياً مع فكرة «اللجوء» في لبنان.

ال «بندورة» بتصلها «بندورة»

مراد عيَّاش *



أسامة قيس - فلسطيني في لبنان

خيار آخر، وفلسطين وجهتها الدائمة، واليوم هي بصورة سيدة فلسطينية عجوز تبث عائلتها هناك...؟

من السيارة. واستغربت كثيراً من رفضه التحرك خارج السيارة، لكن أكملت جولتي من دون الاكتراث إلى رغبة صديقي بالنزول أو البقاء في السيارة. وكان التفاعل مع سكان المنطقة ممتعاً للغاية، فبعضهم كانوا يدعوننا لاحتساء القهوة، ولشدة تناولها في هذا اليوم شعرت أنني أخزنها للأسابيع القادمة، فيما صديقي لا يزال صامداً في السيارة رغم الحر الشديد. في طريق عودتنا، طلبت منه النزول لشراء علبة سجائر، فرفض وأجاني بتوتر شديد: «لا أجيد النطق بلسانهم». إستغربت تعليقه، وقلت له: «يا أبله، إنهم عرب مثلك، يتحدثون اللغة العربية تماماً مثلك...» لكنه ظل رافضاً النزول، وبما أنني أجبرت على النزول لشراء حاجتي بنفسي، قررت ملء استمارة إضافية. فاشترت علبة سجائر، ثم سألتها إن كان لديها مانع في المشاركة بالاحياء فوافقت. وبعد عدة أسئلة في الإستمارة جاء سؤال عن منتجات متعلقة بـ «معجون رُب البندورة»، فقررت استخدام كلمة TOMATO PASTE تجنباً لاستخدام كلمة «بندورة» باللهجة الفلسطينية (اللفظ بالأحرف اللاتينية BAN DO RA) فأجابتنني: هل تعني «رُب البندورة»؟. بلكنة فلسطينية أصيلة... عندها أدركت أن في بشري ال «بندورة» لا تزال بندورة فليس أمامها

كنت أعمل لدى مركز للدراسات والإحصاء ضمن مشروع متعلق بإحصاء عدد من السلع الغذائية، فأقوم بزيارة المتاجر والمحلات التجارية لسؤالهم عن بعض المنتجات التي يبيعونها. البداية كانت في منطقة بشري، «المنطقة الأكثر خطراً على فلسطيني»، كما قال لي أحد أصدقائي. ثم نصحتني بعدم الذهاب إلى هناك كونها تعدّ من المناطق المحظورة على الفلسطينيين، فهم غير مرحب بهم لدى أهلها. كذلك تمنى عليّ المشرف على الإحصاء آنذاك، ضبط لهجتي الفلسطينية، ومحاولة التحدث بلكنة لبنانية، لكي لا يزعجني أحد أو أتعرض للإيذاء. لكن لسوء حظي، وبكل صدق، لم أكن أجيد تغيير لكنتي الفلسطينية. في اليوم التالي انطلقت برفقة احد اصدقائي إلى بشري، لمباشرة العمل. صديقي أراد مرافقتي فقط للتصوير عن نفسه بعد عناء الإمتحانات، فكانت هذه زيارته الأولى إلى منطقة بشري، وفي الطريق بدأ يحدثني عن هواجسه التي لم أفهمها جيداً، ويستخدم جملتها فيها الكلمات التالية: «في تار بيناتنا، بيكرهونا، الله يسترها معنا...» بدأت جولتنا، وبدأت بتعبئة الإستمارات، كان صديقي في كل مرة يرفض النزول

خلصوا خبزاتكم...

لجميع الأفراد. هذا الاصرار على الانخراط والاندماج أتاح لي العديد من الفرص، كما أنه جعل مني إنساناً مبادراً، فمثلاً قمت مع مجموعة من الأصدقاء بتأسيس فريق أطلقنا عليه إسم «بصمات ملونة»، وأردنا القول من خلاله إننا نقبل ونؤمن بالتعاون. والواقع أن عملي واحتكاكي بمبادرات كهذه جعلاني مهتمّة جداً بالمواضيع والأمور الإجتماعية، وانعكسا تلقائياً على خيارتي الدراسي فاخترت الالتحاق بكلية العلوم الإجتماعية في الجامعة اللبنانية، وهناك الكارثة الأكبر، فإن لم يوح مظهري الخارجي بأني سورية، كما يتذرع البعض بجملته «ما مبيّن عليك»، فإن لكنتي السورية هي التي كشفت أمري. «أهلاً بكم» في الجامعة اللبنانية، هناك ما إن استقل سيارة الأجرة حتى تبدأ المغامرة اليومية، أشعر أحياناً بتأفف السائق، أفهم أن مزاجه اليوم ليس جيداً، وأن السوريين قد يكونون ذريعة لـ «فشة خلقه» و«خلق غيره»، فعوضاً عن الراديو تبدأ أسطوانة، «السوريين أخذو الشغل كلو، والكهربا والمي، وخلصوا لنا الخبز...». أحياناً أشعر بالخيبة والحزن، وأحياناً أخرى لا أكترث، لكن أمتح اللحظات هي تلك التي أجيب فيها بابتسامه عريضة: «هلحق نحنا خالصنا لكم الخبز؟» وأضحك، فليس أمامي خيار آخر، وسأستمر...

من حصص إلى طرابلس عندما كنت في الرابعة عشرة من عمري، لم أجد مدرسة تعلم المنهاج السوري بشكل قانوني فالتحقت بمدرسة غير مصدق عليها من وزارة التربية، لهذا كان عليّ السفر إلى سوريا لتقديم امتحان البكالوريا. وبعد نجاحي في الشهادة الثانوية، كنت أفضل أن أسجّل في كلية الإعلام، لكن لم يكن باستطاعتي تغطية نفقات هذا الاختصاص. بعد محاولات بحث حثيثة عن فرصة عمل لتأمين مصاريف الجامعة، تمكنت من الحصول على فرصة عمل كمديرة صالة في أحد المحال التجارية. كانت تجربة جميلة لكنها لا تخلو من بعض المضايقات، فلا يمكنني نسيان ذلك اليوم حين طلب إلي مدير المحل أن أسعى إلى التكلم باللهجة اللبنانية كي لا أتعرض إلى أية مضايقات، أتذكر أنه كان مُحرجاً جداً من طرحه هذه النقطة، ولم يتوقف عن تبرير موقفه والاعتذار حين عبرت له عن امتعاضي، إلا أنه كان محققاً بعض الشيء، فكثيراً ما وصل إلى أسماعي، تمتمات وامتعضات من بعض الزبائن مثل:

«قلة لبنانيين ليحيبوا سوريين؟!»

صراحة أنا ممتنة لهؤلاء الأشخاص بعض الشيء، لأنهم كانوا من المحفزين الأساسيين لي، كي أتخذ قرار المواجهة والاصرار على الانخراط في أي مجتمع أوجد فيه. ربما المشكلة الأساس هي أن اللبنانيين ظنوا أن فترة الأزمات السورية لن تطول، فكانوا أكثر ترحيباً في البداية. لكن الأزمة في تتضخم وتشكل ضغطاً

«قلبي من الحامض لاوي»



عبد الرحمن وليد - عراقي في لبنان

* ناشط فلسطيني

«الليمون والبرتقال»، ففي اللهجة اللبنانية تطلق كلمة «ليمون» على «البرتقال»، لا أدري من أفنعمهم بذلك، لكن هذا غير مقبول الليمون ليمون، و«البرتقال برتقال يا حبيبي يا عيني»، لن أتنازل، إنها اللغة. «من وين الشباب؟»... «من العراق»... تبدأ الأحاديث ولا تنتهي، هنا يحاول المحاور أن يحدثني بكل ما لديه في الموضوع العراقي، فتارة يحدثني عن الرئيس السابق صدام حسين، وموضوع العراق في عهده، والتأسف على الوضع الحالي في العراق، حتى نصل بعدها إلى كاظم الساهر وأحدث أعماله. هذه الأمور دفعتني إلى دراسة الإعلام هنا في لبنان، لأحاول إعادة المشهد العراقي إلى الواجهة، لأنني بصراحة، وكما يقولون في لبنان: «قلبي من الحامض لاوي»، و أقصد بـ«الحامض» هنا «الليمون»...



حلا تيزيني - سورية في لبنان

«ما معروف شو مصيرك»، واحدة من الجمل التي سمعتها مرة عندما عرض علي الزواج والسفر. كان جوابي: «لا، طبعاً»، أنا أعرف مصيري جيداً. مصيري هو العودة إلى سوريا، نقطة. انتهت. مع أنني أعتقد أن أهم مراحل نضوج شخصيتي حدثت هنا في لبنان، نزحت

أن تقيم في لبنان، عليك أن تفهم أنه بلد الإشكاليات. لطالما أخطأ عدد كبير من الأشخاص في تحديد جنسيتي، فتارة أنا سعودي، وتارة أخرى سوري، خليجي، وقليلون جداً هم من أصابوا وعرفوا أنني عراقي. الأسئلة هنا عميقة ثابتة، خارقة بعض الشيء، فسؤال واحد يمكن أن يكلفك قائمة من الأحكام المسبقة لفترة طويلة، لذا أنصح بإجابات دقيقة واضحة ومقتضبة... حالياً أسكن مع ثلاثة أشخاص، سوريين وعراقي، وأصدقائنا لطالما أطلقوا علينا لقب: «مريحين راسهم»، وهذا جيد بعض الشيء، كوننا لا نكترث للأسئلة الثابتة والخارقة... كثيراً ما نذهب لمشاهدة مباريات كرة قدم في أحد المقاهي الطرابلسية، حيث اعتدنا هناك، أنا وصديقي، الخضوع إلى التحقيقات من قبل النادل، الذي لطالما سألنا: «حضرتكم من وين؟»، خاصة بعد خوض معركة التسميات المرتبطة بـ

التجمعات الفلسطينية: عن المزيد في توسع الهوامش

عبد الرحمن جاسم*

«من لما طلعتنا من سوريا خلص كل شي». هكذا أخبرتنا أم محمد حينما رأيناها، كان الحديث لربما بعيداً عن الفكرة بدايةً، لكنها حكاية الفلسطيني الذي يخرج من كل مكان بانتظار عودته إلى فلسطين تفرض نفسها على جميع الصور والمشاهد. رحلة التيه الطويلة هذه التي لا تشبه إلا قصص الأساطير الإغريقية الشهيرة تجعل أي كلمات تقال مجرد كلمات لا أكثر أمام ما يحدث ضمن الحياة اليومية للفلسطيني. حكاية أم محمد القادمة من مخيم النيرب في سوريا مع عائلتها المكوّنة من خمسة أفراد لتسكن في العاصمة اللبنانية بيروت، وتحديدًا في تجمّع «سعيد غواش» الفلسطيني (الواقع تحديداً خلف المدينة الرياضية). يضم هذا التجمّع الصغير - والذي لا يعتبر مخيمًا تحت أي بند قانوني أو اجتماعي حتى اللحظة - قرابة 255 عائلة فلسطينية/لبنانية/سورية (وفلسطينية سورية)، وقد إزداد هذا العدد بنسبة 17 بالمئة (قرابة 100 عائلة) بعد الأزمة السورية، بحسب مسح سريع أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في العام 2014. واحدة من هذه العائلات هي عائلة أم محمد.

التي تقل ثمنًا عن جوارها من المناطق. في خضم هذا كله ينشط مشروع «تحسين الظروف الحياتية في التجمعات الفلسطينية المضيفة»، وهو مشروع تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ممول من الحكومة الألمانية والسويسرية واليابانية والأميركية، ويندرج تحت مظلة برنامج الاستقرار والإنعاش الذي أطلقه البرنامج سابقاً لتعزيز الاستقرار في المجتمعات المتضررة من الأزمة السورية (منذ العام 2013). أتى هذا البرنامج كردة فعل مساعدة لتعزيز هذه المجتمعات على التكيف مع أزمة النزوح الهائلة من سوريا بعد الأحداث هناك. يغطي البرنامج جوانباً متعددة لا يغطيها أحد، لذلك يحظى بكثير من «التأييد» داخل الوسط المحلي في هذه التجمعات، فما يقدمه حتى اللحظة من تحسين للخدمات الحضرية الأساسية وظروف المأوى بين خدمات أخرى، لا يهتم أحد بتقديمه البتة، فضلاً عن أنه يشكل نوعاً من «الإهتمام» بإنسانية هؤلاء الأشخاص، مما يحفزهم بشكل أو بآخر لتحسين حياتهم، وبالتالي للإهتمام بأنفسهم وبمن حولهم أكثر فأكثر. وبحسب الأرقام الصادرة عن هذا المشروع، فإن 56 مشروعاً للبنى التحتية قد نُفذ في العام 2015 وحده من خلاله، فضلاً عن 412 منزلاً لعوائل فلسطينية نازحة من سوريا، مع إعادة تأهيلها وربطها بشبكات المياه والصرف الصحي في أكثر من 20 تجمعاً؛ ناهيك بالتأكيد عن فرص العمل الكثيرة التي وفرتها هذه الأعمال للسكان المحليين في التجمعات والتي كانوا بأمر الحاجة إليها. في هذا الإطار تأتي الحملة التوعوية على النظافة والسلامة - والذي يقودها المشروع منذ آذار 2014 - كشاطٍ ضروري ومهم لتقليل نسبة الأمراض التي قد تنتشر في بيئات مشابهة؛ ومحاولة استباقية لردّها عبر ترسيخ السلوكيات البيئية والصحية؛ حيث تم توزيع أكثر من 16 ألف وحدة نظافة على عائلات وأطفال نازحين في العام 2015 وحده، فضلاً عن أكثر من 9,577 شخصاً استفادوا بشكل مباشر من أنشطة الحملة (بحسب كتيب للمشروع يلخص إنجازات عام 2015). ولكن، رغم هذه الجهود الكبيرة والمضنية التي يقوم بها فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلا أن التجمعات الفلسطينية بالتأكيد تحتاج جهداً أكبر بكثير من جهود هذا المشروع، ففي النهاية يحتاج الأمر حلاً دولياً حاسماً للقضية، لأنه حكماً - وبوضوح - لن تستطيع هذه التجمعات بأي شكل من الأشكال «احتضان» كل هذا الكم الهائل من الناس، خصوصاً إذا ما علمنا بأن أعداد النازحين قابلة للزيادة من دون أي تحديد البتة لعمر الأزمة السورية.



الحياة البشرية الطبيعية اليومية، ولا ريب سماع أنه في العام 2016 وفي لبنان، البلد الذي يعد «منارة» شرق أوسطية لجهة التطور والحضارة، هناك منازل في العاصمة نفسها لا كهرباء فيها، لا إنارة، وفوق كل هذا لا أعمدة «إنارة» (أو حتى كهرباء) قريبة كي «تحصل» منها على «ضوء»! قد تبدو القصة خلبية إلى حد كبير، كيف يحدث هذا؟ كل هذا يمكن رؤيته بزيارة واحدة إلى إحدى التجمعات المنتشرة في العاصمة: الداعوق، سعيد غواش، مباني غزة. على جانب آخر تستضيف هذه التجمعات إضافة إلى فلسطينيين ونازحينها القادمين من سوريا، عائلات من الشرق الآسيوي وتحديداً من بنغلادش، وسريلانكا، إذ إن طبيعة أجور المنازل - والتي هي أقرب إلى أجور المنازل داخل المخيمات - تجعلها «زهيدة الثمن» مقارنة مع المحيط البيروتي الأغلى «أجرة»؛ تضاف إلى ذلك حكماً أسعار «البضائع» والمشتريات اليومية

والتوسع الديموغرافي. تكوّن تجمّع «الداعوق» في بيروت مثلاً، حينما تبرّع به مالك الأرض الأصلي عمر الداعوق للشعب الفلسطيني في العام 1952 حتى عودتهم إلى ديارهم (وفي العام 1966 صدر حكم قضائي بتثبيت الأمر). لم يكن الرجل بالتأكيد يعلم بأن «الغربة» ستطول، وبأن الحال سيبقى على ما هو عليه لأكثر من ستين عاماً. لا تحظى التجمعات بخدمات اجتماعية إهمائية مباشرة لا من الدولة اللبنانية ولا من الأونروا، إذ إن الأونروا ليست مفوّضة العمل خارج الحدود الرسمية للمخيمات. الدولة اللبنانية من جهتها لا ترى الأمر بهذه الطريقة، هي تتعامل مع المنطقة بمزيج من الحذر والترقب، وإن يمكن الإشارة إلى أن البلديات المحلية في أماكن تواجد التجمعات، قد لا تستطيع تقديم الخدمات «لضعف مواردها» في أحيان ما. تأتي الكهرباء والماء والخدمات الصحية أساساً في

تأتي عائلة أم محمد لتحكي الحكاية بشكل أوضح، لقد أتت تحت القصف والقنص الشديد من سوريا لتهرب إلى لبنان، نظراً لأن أقاربها ينحدرون أصلاً من هذه المنطقة (أي منذ خروجهم من فلسطين العام 1948)، لذلك لم تجد مكاناً أكثر أمناً بالنسبة إليها من هنا، فهي تعرف البيئة، والمكان، والأقارب يؤمنون لها دعماً واقية بالتأكيد. هذه الحكاية تتكرر بالتأكيد مع عائلات سورية (أو فلسطينية سورية) أتت بعد اشتداد وقع الأزمة هناك؛ إذ اعتبروا أن وجود أقاربهم في المكان سيؤمن لهم «مضافة» إلى حين عودة اعتقدها قريبة إلى سوريا مثلاً. كثيرون لم يكونوا قد زاروا لبنان من قبل، حتى إن كثيرين منهم لم يكونوا يعرفون أن لديهم أقارب في هذه المناطق، لكن الظروف الكاسرة تقود إلى ظروف أقسى. الهجرة إلى «التجمعات» ليست اختياراً سعيداً بالتأكيد؛ فالتجمعات تعاني الأمرين أصلاً. عادةً، حينما يحكى عن ظروف بائسة، تمر المخيمات كنوع من التذكار، ويبدأ الحديث عن صعوبات وشظف العيش في المخيمات نظراً للخدمات الإنمائية والاجتماعية والحياتية السيئة، والتي يعيشها معظم الشعب الفلسطيني، لكن حينما ترى المناطق المسماة «بالتجمعات» تفهم أنه حتى في مفهوم «شظف» العيش هناك طبقات؛ وما كنت تعتقد بأنه «قاس» في المخيمات هو أيضاً قد يكون «جنة» باعتباريات أخرى. لم تبدأ التجمعات الفلسطينية هذه وعددها بالمناسبة 42 تجمّعاً وتوزع حول العاصمة وبقية المناطق اللبنانية: البقاع، الجنوب، طرابلس، وتضم أكثر من 110 آلاف فلسطيني، ولاحقاً أكثر من 30 ألف نازح فلسطيني وسوري بعد الأزمة السورية بحسب مشروع «تحسين الظروف الحياتية في التجمعات الفلسطينية المضيفة» بالتواجد كنتاج عن الأزمة السورية - كما يعتقد كثيرون - لكن تلك الأحداث أعادتها إلى الواجهة مرة أخرى، ولربما قد يكون هذا - بشكل أو بآخر - أمراً جيداً لأنه قد يحسن من حياة ساكنيها القدامى والجدد معاً؛ لكن دون أن ننسى - على الجانب الآخر بالتأكيد - أن «مقدرات» هذه التجمعات هي قليلة أصلاً، بالتالي قد تشكل الزيادة السكانية والعديدية كارثة في حد ذاتها. تأتي التجمعات الفلسطينية في لبنان وبحسب تعريف «معهد فافو للدراسات الدولية التطبيقية» (من العام 2003) أنها «أحياء تقع جغرافياً خارج حدود المخيمات الرسمية، وتعيش فيها 25 عائلة فلسطينية كحد أدنى، لتشكل معاً مجتمعات متجانسة نسبياً». وكما أشرنا مسبقاً ووجدت أولى التجمعات بدايةً مع عام النكبة (1948)، فيما عادت وتشكلت أخرى لاحقاً مع الحرب الأهلية (1975-1990) نتيجة للاقتتال وتدمير في بعض المخيمات

بين العمل والمدرسة، مهدي ومحمد فقدوا أحلام طفولتهما

باتريسيا خضر*

كلاهما لم ينهيا طفولتهما، وكلاهما قد أُجبراً على تحمّل مسؤوليات أثقل من كاهليهما، وكلاهما يقلقان حيال ذويهما. لم يلتقي مهدي ومحمد يوماً. إلا أنه لديهما الكثير من النقاط المشتركة؛ المراهقان يعملان ويذهبان إلى المدرسة لمساعدة عائلتيهما على تغطية نفقاتهما. مهدي لبناني ومحمد سوري.

أصدقائه حين يترك عمله باكراً بعض الشيء. وفي عطلة نهاية الأسبوع، يذهب أحياناً إلى القرية. ويضيف: «أذهب للتأمل أمام قبر جدي والد أُمي. لقد توفي منذ أربعة أشهر. كان يحبني كثيراً، وأنا أيضاً».

«اكتساب اللهجة اللبنانية»

النبعة. الشارع الرئيسي. محمد، البالغ من العمر 15 سنة، لاجئ سوري، يعيش مع عائلته في شقة صغيرة نظيفة جداً، في هذا الحي الفقير من الضاحية الشرقية لبيروت.

يذهب محمد كل يوم إلى مدرسة الأوروغواي الرسمية في سن الفيل. ويعمل كنادل في شركة تؤمن خدمات سياحية مختلفة. ويُسند في الأعراس وحفلات الإستقبال. هذا المراهق لديه شقيقتان وأخ صغير يذهبون إلى المدرسة ولا يعملون، ولديه شقيق أكبر يعاني بعض المصاعب حالياً. ويروي محمد الذي كان يحلم بأن يصبح رائد فضاء قبل الحرب في سوريا: «لقد تركت المدرسة ولا يريد العمل. وهو يعتبر أن العمل لا يفيد بشيء إذ أننا سوف نعطي راتبنا لدونيا. أنا أقلق على عائلتي. يجب أن ندفع الإيجار. والدي مياوم يعمل بشكل متقطع وقد وقع مؤخراً عن السلم وكسر ثلاث فقرات في ظهره». اليوم، جُل ما ينتخيه هو الحصول على شهادة وتعلّم مهنة.

كان والد محمد، وهو حليبي، يعمل في لبنان في البناء قبل الحرب في سوريا. مع اندلاع الأحداث، انتقلت العائلة برمتها إلى بلاد الأرز. ويقول: «تغيّر كل شيء بالنسبة لي، حتى اللهجة. كان عليّ تعلّم اللهجة الصحيحة، وأن أكتسب أصدقاء جدداً والإعتياد على حي جديد والبدء بالعمل على الأخص».

تساعد جمعية «ليامي» حالياً عائلة هذا المراهق. ويروي: «قبل أن أجد مهنة جديدة، كان لدي نمط عيش مختلف. كنت أذهب إلى المدرسة صباحاً، ثم أذهب إلى مقر «ليامي» حيث أتناول الطعام وأتلقى المساعدة في فروضي المنزلية، ثم أذهب إلى العمل. كنت أقوم بتحضير النرجيلة في مقهى يقع تحت مقر الجمعية. وفي مرة، فيما كنت أجزّ دراجة الصبي المسؤول عن خدمة التوصيل لأنه كان متأخراً وكان علينا أن نقل المقهى، قبضت عليّ استخبارات الجيش».

وأودع محمد، الذي كان في الرابعة عشرة من عمره آنذاك، في السجن وتعرض للضرب. كما فقد وظيفته.

ويخبرنا: «يمكنني اليوم أن أكسب 24 دولاراً أميركياً في اليوم حين يكون هناك حفلات استقبال، وهو مبلغ جيد. ويكون عليّ العمل من الساعة الثانية بعد الظهر وحتى الثانية فجراً، وأحياناً تستمر السهرة حتى الصباح. هو أمر متعب ولكنها أيضاً طريقة لكسب المال بسرعة إلى حد ما».

وقد عمل المراهق في مهن صغيرة أخرى، لأشهر طويلة؛ فقد عمل في منطقة الحمراء حاملاً لأكياس الزبائن في السوبرماركت. هل كان يوماً ضحية للشر؟ يقول: «كلا، أبداً. فالناس لطفاء، والأطفال من عمري الذين يأتون مع أهلهم يبتسمون لي والكبار يقدمون لي بقشيشاً جيداً». وهل حسدت يوماً هؤلاء الأطفال؟ يفاجئ السؤال محمد، ويجيب: «على الإطلاق. لديهم حياتهم وأنا لدي حياتي. هكذا هي الحياة».

(نص مترجم من اللغة الفرنسية)

* صحافية لبنانية

في صحيفة «لوريان لوجور» (L'Orient-le Jour)

متخصصة في قضايا اللاجئين



ويضيف قائلاً، بعزم: «يجب أن أساعد والدي. أنا أقلق عليه. وهو لا يستطيع إعالتنا لوحده. وهو مرهق كل الوقت. أخي ينوي إيجاد عمل له وأنا سوف أقدم له منزلاً عندما أكبر». ماذا يريد أن يعمل في المستقبل؟ يجيب: «جندي في الجيش اللبناني».

ما هو الوقت المفضل لديه في النهار؟ «الساعة الواحدة بعد الظهر، حين أعود إلى المنزل لأتناول الطعام وأخذ قسطاً من الراحة قبل الذهاب إلى العمل». أحياناً أيضاً، يستطيع أن يؤمن لنفسه أوقات راحة وتسليّة مع

«الأوزاعي»، مركز للمنظمة غير الحكومية بيوند (Beyond)، تم تأسيسه منذ أقل من سنتين بقليل، لمساعدة الأطفال المحتاجين، إن كانوا لبنانيين أو أجانب.

مهدي، في الرابعة عشرة من العمر، من راس العين في بعلبك، يذهب إلى المركز كل يوم. يأتي كل صباح للدراسة. وهو يأخذ دروساً غير رسمية في الرياضيات واللغة العربية والإنكليزية. وقد ترك المدرسة منذ سنة قبل حصوله على شهادته (المتوسطة). ووالده، الذي يزداد فقره يوماً بعد يوم، يبيع الجرائد في الصباح ويوزع قوالب الحلوى بعد الظهر وفي المساء. لذلك قرر أن يخرج أولاده الثلاثة من المدرسة الخاصة. وإذ لم يكن بإمكانه دفع القسط الأخير لمهدي، لم يستطع الولد الصغير من أن يحصل على الإفادة التي تخوله الدخول إلى المدرسة الرسمية.

ويروي مهدي، الذي يبدو أصغر بكثير من سنّه: «أختي ما زالت ملتحقة بالمدرسة فيما أخي الكبير يعمل، هو يبيع أجهزة كمبيوتر ويصلح كل ما له علاقة بالكهرباء».

يذهب إذ في الصباح إلى مركز بيوند (Beyond)، ويعود الساعة الواحدة ظهراً إلى المنزل. ومن الساعة الثانية إلى السابعة مساءً، يعمل، شامبوانور، في صالون الحلاقة التابع لابن عمه. ثم يذهب بعدها لمساعدة والده في توزيع قوالب الحلوى ليعود مساءً إلى المنزل لينام.

ويروي مهدي الذي يحب قضاء ساعات فراغه في لعب كرة القدم مع أصدقائه: «يدفع لي الحلاق راتباً والزبائن بقشيشاً. أكسب كل يوم 10,000 ل.ل. كمعدل وأعطيهما لوالدي وأترك القليل معي».

الكثير من أصدقائه لا يعملون. وهو المراهق لا يحسدهم. ويقول، فيما ترتسم ابتسامة على وجهه، قابلاً طائعاً بقدره: «هذه حال الدنيا».

الرسومات على رصيف في بيروت



ناصر ومحمد علي درويش هما لاجئان سوريان من حلب، كما أنهما شقيقان ويبلغان 11 عاماً و9 أعوام على التوالي. وهما يحبان الرسم. وليس هذا كل شيء، ففي الثامن من شهر آب المقبل، سيعرضان بطاقتهم البريدية، بألوانها الزاهية ورسوماتها البسيطة، في البندقية في إيطاليا.

البداية كانت منذ بضعة أشهر حين بدأ الصبيان، اللذان توفيت والدتهما في سوريا ووالدهما لا يعمل، بالرسم أمام العن بعد تركيب طاولة وكريسيين على الرصيف في مار مخايل، المنطقة البوهيمية البرجوازية في بيروت، بعد ظهر كل يوم سبت. وكانا يعرضان رسوماتهما على جبل غسيل مربوط بين شجرة وعمود كهرباء.

وتعود الفكرة للشقيقتين اللذين لقيا تشجيعاً من أصحاب الحانات والمطاعم والمحلات التجارية وروادها في المنطقة. وقد بدأ صاحب مكتبة بطباعة رسوماتهما على شكل بطاقة بريدية، وعرض أصحاب المطاعم أوراق الكرتون الصغيرة الملونة تلك فيما قدم لهما موظفو الحانات والمطاعم الطعام، سواء أثناء رسمهما على الطاولة في الهواء الطلق أو حين كانا يدخلان المحلات بحثاً عن زبائن.

أما سكان المنطقة فيعرفانها منذ أكثر من أربع سنوات؛ فقبل أن يبدأ بالرسم، كان الطفلان يتسوّان كل ليلة على أرصفة مار مخايل والجُميزة.

ويقول سامر قزح، صاحب المعرض الدمشقي الذي يعيش في لبنان والذي يفضلته اشتهر الطفلان: «حتى إذا كان الطفلان يجوبان الشوارع

ليبيع بطاقتهم البريدية، فإنهما محميان من قبل سكان المنطقة الذين يهتمون بهما جداً».

ويضيف: «بدأ الأمر بحالة (ستاتوس) بسيطة على فايسبوك وقد تمت مشاركته آلاف المرات».

أما اليوم، وبعد الكثير من المقالات في الصحف والتقارير التلفزيونية المختلفة، تهتم مطبعة محلية بالطفلين حيث تعيد طباعة رسوماتهما؛ كما تلقيا عروضاً من عدد من الفنانين لتعليمهما تقنيات مختلفة في الرسم والتلوين.

لم يتوقفا يوماً عن الذهاب إلى المدرسة ويحلمان طبعاً بأن يصبحا رسامين، رسامين حقيقيين، حين يكبران.

تعزير قدرة البلديات في ضوء أزمة اللاجئين

سامي عطاالله*

تمكّن لبنان خلال الأسابيع القليلة الماضية من إجراء الانتخابات البلدية في موعدها على الرغم من المخاطر أو المخاوف من أن تقوم النخبة الحاكمة بإرجائها كما أرجأت الانتخابات البرلمانية والرئاسية. يشكل ذلك تطوراً واعداً لا سيما أن الانتخابات سوف تولّد قيادة جديدة على المستوى المحلي في وقت تقترب فيه قدرات العديد من البلديات من نقطة الانهيار وسط أزمة اللاجئين. ولم يُطلب من السلطات المحلية أن تأخذ على عاتقها وطأة أزمة اللاجئين في لبنان فحسب -فالحكومة كانت بطيئة في تنفيذ السياسة منذ أن بدأت الأزمة - بل تشكل البلديات أيضاً محرّكاً أساسياً للتنمية في لبنان، وهو دور في غاية الأهمية اليوم.

بناء الإدارات واستخدام الموظفين اللازمين لأداء واجباتها. وعند النظر عن كثب في الإدارات البلدية القائمة، يمكن الاستنتاج أن العديد من البلديات لا تستطيع توفير الخدمات التنموية إما بسبب إدارتها الضعيفة أو لأنها تعاني من البيروقراطية المتضخمة. فالبلديات ذات الإدارة الضعيفة يقلّ عدد موظفيها العاملين بدوام كامل، لمتوسط أربعة أشخاص. إضافة إلى ذلك، فإن العديد من البلديات تعاني من الشغور: 400 بلدية لديها موظف واحد فقط و87% من البلديات يصل عدد موظفيها إلى ستة. وبعبارة أخرى، 13% فقط من البلديات - أي نحو 130 بلدية - يفوق عدد موظفيها الستة، وهو العدد الذي يعتبر

القانون ولتكون مستقلة مالياً. ففي لبنان اليوم أكثر من 1000 بلدية، من 708 بلديات في العام 1998، ما يتخطى بخمس وعشرين مرة عدد بلديات قبرص (40 بلدية)، التي تساوي مساحتها مساحة لبنان تقريباً، وأكثر من مرتين عدد بلديات كرواتيا التي مساحتها خمسة مرات أكبر من لبنان. وإضافة إلى ذلك 70% من هذه البلديات لا يتجاوز عدد سكانها المسجلين الـ 4000 شخص. وفي الواقع، بالكاد لدى هذه البلديات قاعدة ضريبية لتكون قادرة على توليد إيرادات خاصة بها. إضافة إلى ذلك، 90% من إيرادات هذه البلديات الصغيرة يؤمنها الصندوق البلدي المستقل. وبهذا المستوى المنخفض من الإيرادات، ليس بإمكان البلديات

البلديات منوطة بصلاحيات واسعة تشمل العمل ذا الطابع أو المنفعة العامة داخل نطاق كل بلدية. يتضمن ذلك صيانة البنى التحتية العامة كالطرق والإدارة، وبناء المدارس والمستشفيات وصيانتها، وتوفير الخدمات العامة كجمع النفايات، والتخطيط الحضري، والمشاركة في الأنشطة الثقافية. لكن وعلى الرغم من نطاق المهام البلدية الواسع، تواجه البلديات العديد من المعوقات الهيكلية والإدارية التي تمنع القادة المحليين عن ممارستها على نحو وافٍ. أولاً، ثمة عدد كبير من البلديات صغيرة النطاق وبالتالي ذات قاعدة ضريبية ضعيفة لتكون قادرة على تحمّل مسؤولياتها كما ينص عليها



واحدة لا توفر خدمات أكبر عدداً من البلديات التي يتكوّن ناخبوها من طوائف مختلفة. وهذا يشير إلى أن الزعم بأن المواطنين من طائفة واحدة هم أفضل حالاً في البلديات المتجانسة الصغيرة لا أساس له من الصحة. فتبقى المسألة هي الضامن الرئيسي للتنمية.

وجاءت أزمة اللاجئين لتسلط الضوء على هذه القضايا. فيتزدّد كثيراً أن تدفق السوريين قد خلق أزمة في لبنان، ولكن هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. فالوصف المفصل الذي قدمناه أعلاه للإدارة المحلية يصوّر مشهداً يمكن أن يكون بالدقة نفسها سواء قبل الأزمة أو بعدها. فالحقيقة هي أن البلديات هي الحلقة الأولى والأكثر مباشرة بين السلطات اللبنانية واللاجئين، ومع هذا المستوى من التفاعل، تنشأ فرصة لتلعب الإدارات المحلية دوراً نشطاً في السياسات والمشاريع المنفذة لمساعدة اللاجئين السوريين.

ولكي يتم ذلك، هناك حاجة إلى قيادة ورؤية استباقيتين على مستوى الحكومة المركزية في التعامل مع اللاجئين، وحكومة تدعم السلطات المحلية وتكفّهم بالمهام. وبذلك يكون عمل البلديات جزءاً من الجهود الأكبر التي تبادر إليها الحكومة المركزية بدعم من المنظمات الدولية والجهات المانحة والتي تنفذها السلطات المحلية. وبالاستناد جزئياً إلى نقاشات مع القادة المحليين والمسؤولين الحكوميين خلال السنة الماضية، يمكن تقديم عدد من التوصيات. على وجه التحديد، يتعين على الحكومة المركزية أن تؤازر البلديات من خلال تحويل الأموال من الصندوق البلدي المستقل في حينه حتى يتمكن القادة المحليون من الوصول إلى الأموال اللازمة. ويمكن أيضاً تشجيعهم على تخفيف شروط التوظيف في البلديات. ويتعين على الحكومة أن تدرك ضرورة جمع البيانات على المستوى المحلي لتصميم السياسات التي تعود بالفائدة على السلطات المحلية أيضاً. في موازاة ذلك، يتعين على أجهزة الرقابة التدقيق في عمل البلديات لضمان الإدارة السليمة للموارد. في هذه الأثناء، على الجهات المانحة التعرف على احتياجات الإدارات المحلية ودعمها في حين يتوجّب على المنظمات الدولية التنسيق مع البلديات لضمان التنسيق والتكامل.

(نص مترجم من اللغة الإنكليزية)

* المدير التنفيذي للمركز اللبناني للدراسات (LCPS)

أن تتمكن من إحصاء عدد كل من الوحدات السكنية والتجارية وتطوير معايير التخمين وإعادة النظر في قيمة العقارات كل ثلاث إلى خمس سنوات. ولكن لا يطبق أي من هذا في معظم البلديات في لبنان إن لم يكن كلها. ولا تقتصر المشكلة على الإيرادات ولكن تشمل أيضاً إعداد الموازنة وتنفيذها، فالبلديات غير قادرة على الفصل بين المهام المختلفة التي تفصل الوظائف الإدارية عن التنفيذية منها تفادياً لتضارب فاضح للمصالح.

وتمثل المسألة عاملاً رئيسياً يضمن مستوى أفضل لأداء البلدية. وقد قوّض هذا على مختلف المستويات. أولاً، يحول التباين بين عدد السكان المسجلين والمقيمين دون إمكانية الناخبين إيصال أصواتهم في الانتخابات. فعلى سبيل المثال، ثمة 42 بلدية يزيد عدد السكان المقيمين فيها بعامل لا يقل عن اثنين مقارنة بالسكان المسجلين. ففي هذه البلديات يصل عدد المسجلين الإجمالي إلى حوالي 230,000 نسمة فيما يسكن فيها أكثر من 900,000 شخص. وبالتالي، ثمة حوالي 670,000 شخص لا رأي أو صوت لهم في الشؤون البلدية. من جهة أخرى، يقل عدد السكان المقيمين في 324 بلدية بمقدار النصف على الأقل عن عدد السكان المسجلين. فعدد السكان المسجلين في هذه البلديات يفوق المليون نسمة فيما لا يسكن فيها أكثر من 336,000 شخص. وبالتالي، فإن 700,000 شخص ممن غادروا بلدات منشأهم هم إما أقل اهتماماً في المشاركة في العملية الانتخابية أو يشاركون فيها لمصالح أخرى. في كلتا الحالتين، يقوّض التناقض بين السكان المقيمين والسكان المسجلين أسس المسألة الانتخابية.

ولكن المسألة لا تقتصر على الانتخابات. فعلى المواطنين مراقبة بلدياتهم ومطالبها بتوفير الخدمات لهم. إلا أن ذلك يتطلب من البلديات أن تكون أكثر وضوحاً وشفافية في كشف المعلومات وأن ينظّم الناخبون أنفسهم للدراسة والمطالبة بخدمات أفضل.

وقد أثنى المواطنون في كثير من الأحيان عن هذه الجهود ودعا البعض بدلاً من ذلك إلى إنشاء بلديات يكون الناخبون فيها من الطائفة الواحدة. والمنطق وراء وجهة النظر هذه هو أن أعضاء المجلس البلدي في هذه الحال سيقدّمون الخدمات لناخبين الذين هم من طائفتهم. وتحذرت دراسة قام بها المركز اللبناني للدراسات LCPS في 2014 هذا الرأي، وأظهرت أن البلديات التي تقوم في مناطق حيث المواطنين من طائفة

المعيار لتنفيذ واجبات الإدارة البلدية. أضف إلى ذلك، نصف البلديات فقط تكبّدت عناء تكوين كادر من الموظفين الموثوق بهم، واستناداً إلى دراسة استقصائية جديدة نسبياً فإن 70% من البلديات في حاجة إلى موظفين جدد. وإضافة إلى ذلك، فإن العديد من البلديات تعوّل على العاملين بدوام جزئي بدلاً من موظفين بدوام كامل، ما يؤدي إلى تفاقم الضغوط على القدرات الإدارية والمؤسسية للبلديات. وحصّة العمّال المؤقتين من العدد الإجمالي للموظفين هي حوالي 50% مقارنة بـ 28% للموظفين بدوام كامل.

ضعف البنى الإدارية غير القادرة على توفير الخدمات الملائمة وتحصيل الإيرادات البلدية اللازمة متعلقة بالوحدة الأخرى، فينحصر تحصيل الإيرادات المحلية والموارد المالية القليلة تعيق إنشاء هيئات إدارية سليمة. لزيادة الإيرادات البلدية، يلقي أي كلام عن الإيرادات الضوء على الصندوق البلدي المستقل وما إذا كانت الحكومة قد وزّعت الأموال منه أم لا. غير أنه يجب التركيز على ناحية أخرى. أولاً، من الضروري تسليط الضوء على حجم الصندوق، أي حجم الأموال التي دخلت الصندوق البلدي المستقل في المقام الأول، والذي لا يزال من أسرار الدولة. بالإضافة، يجب مناقشة معايير التخصيص في الصندوق البلدي المستقل، والتي تقوم اليوم على عدد السكان المسجلين والإيرادات المحصّلة في العامين الماضيين. تنحاز المعايير الحالية لصالح البلديات ذات العدد الكبير من السكان المسجلين وبالتالي ذات الإيرادات الأكبر التي تحصلها مباشرة. وبما أن هذه الإيرادات تعتمد بشكل كبير على قطاع العقارات - رسوم قيمة تأجيرية على الوحدات السكنية والتجارية - تنحاز المعايير لصالح المناطق الحضرية بدلاً من المناطق الريفية.

ينبغي أن يكون تعزيز الإيرادات المحلية شأنًا محلياً أيضاً أي أن على البلديات بذل الجهود لجمع رسومها مباشرة. تعتمد البلديات على ستة وثلاثين رسماً مباشراً، يشكل ثلاثة منها 85% من إجمالي الإيرادات المحصّلة. ويواجه تحصيل الإيرادات المباشرة الضعيف مجموعة من التحديات الخاصة به والتي تشمل تخمين العقارات وتحصيل الرسوم وإدارة الحسابات. فعلى سبيل المثال، معظم البلديات غير قادرة على إعادة تخمين العقارات السكنية والتجارية على حد سواء لإعادة النظر في رسوم القيمة التأجيرية والتي تمثّل مصدر دخل مهم. على البلديات



البلديات... جسر خدماتي للنازحين

لارا السيد*

حال تأهب عاشتها بلديات لبنان منذ اندلاع الأزمة السورية وبدء توافد اللاجئين الذين باتوا يشكّلون أكثر من ثلث السكان، وقد توزّعوا على مجمل خريطة «بلاد الأرز» التي فتحت أبوابها لاستقبال آلاف العائلات المشردة، من منطلق إنساني وأخلاقي.

للقيام بأعمال مخلة بالأمن والسلامة العامة، وأكد أنه لا يمكن إنكار ما قدمه اللبنانيون كبلديات وجمعيات ومواطنين للنازحين الذين يتخبطون في ظروف تفرض عليهم السعي وراء لقمة عيشهم، وبالتالي هم لا ينافسون اللبنانيين في عملهم، ولا يسعون لذلك، وهممهم الوحيد تأمين عيش كريم بانتظار العودة إلى وطنهم.

من حيث القانون، لا يمكن لأي بلدية فرض منع تجول على أي شخص بحسب ما تؤكده المحامية نيفين حبال، كون ذلك يتعارض مع حقوق الإنسان، إلا أن المادة 74 من المرسوم 97/665 من قانون البلديات أتاحت للبلديات منع ما من شأنه أن يمس بالراحة والسلامة والصحة العامة، وتحت هذا الغطاء، وبغية الحفاظ على الأمن داخل كل منطقة، قامت البلديات باتخاذ ما اعتبرته «إجراءات احترازية» خصوصاً بعد حصول إشكالات أمنية، وازدياد عمليات السلب التي تم خلالها استخدام دراجات نارية.

واعترفت حبال أن «البلديات لم تتشدد في تطبيق هذا الأمر، وعملت على تسهيل تنقل النازحين خصوصاً في الحالات الإضطرارية».

أزمة تجاوزت التوقعات

بلغ النزوح السوري في البقاع حدّاً تجاوز كل التوقعات وبات يشكل أزمة اجتماعية واقتصادية وسكنية، ما وضع البلديات أمام واقع مأسوي يتطلب منها تلبية حاجات الأهالي، كما تلبى حاجات النازحين.

تشكّل «بر الياس»، التي تضمّ 55 مخيماً كبيراً و45 مخيماً صغيراً، نموذجاً عن هذا الواقع، حيث أوضح رئيس البلدية سعد الدين ميتا أنه «تتمّ إغاثة النازحين من خلال تأمين الماء والكهرباء، إضافة إلى الصرف الصحي ونقل النفايات، كما يتمّ التواصل مع الجمعيات لتوفير المساعدات الاجتماعية والغذائية والتربوية، بالإضافة إلى كميات من مواد التدفئة».

وأكد أنّ «المطلوب تنظيم النزوح، فواقع المخيمات سيء على الرّغم من وجود بعض الجمعيات الدّاعمة. كما أنّه من الضروري زيادة تقديمات المنظمات الدولية إلى البلديات، لإقامة مشاريع فرز النفايات، ومعالجة الصرف الصحي، ومدّ التيار الكهربائي، بما يخدم المواطنين اللبنانيين والنازحين السوريين».

إشكالات، ومن أجل الحفاظ على الأمن»، وقال: «يحق للاجئين السوري وغيره أن يعمل وأن يقوم بما يريد لكن في حدود معينة، ونحن كبلدية نؤمن لهم الإغاثة اللازمة، وتعاوناً مع جمعية «مدى» في تنفيذ مشاريع تساهم في توطيد علاقة النازحين بأبناء المنطقة، وتلبي احتياجاتهم»، لافتاً إلى «أن البلدية وضمن إمكاناتها تسعى إلى توفير المساعدة اللازمة لهؤلاء، خصوصاً في الموضوع الإستشفائي، إذ هناك حالات صحية تتطلب علاجاً أو مساعدة لا تغطيها المنظمات الدولية، فيتمّ توفيرها».

على الرغم من أن ازدياد أعداد النازحين انعكس سلباً على كل مرافق الحياة لجهة الخدمات والأعمال وإيجار المنازل، بحسب «اليونيسيف»، إلا أن «غالبية الموجودين في المنطقة تمكّنوا من الاندماج في المجتمع المحلي».

كانت البلديات في الشمال بحسب أحمد القصير (نازح سوري) بيئة حاضنة لكل النازحين وعملت على مساعدتهم وفق إمكاناتها للتخفيف من وطأة النزوح، لافتاً إلى أن الإجراءات التي اتخذتها تختلف بحسب كل منطقة وحيثياتها.

قال: «التشديد على بعض العمال السوريين في الحالات الأمنية أو في المناطق السياحية كجيبيل وحالات وغيرها يمكن تبريره، أما في بقية المناطق فإن منع تجول النازحين على الدراجات النارية بعد الساعة السادسة مساءً، والتضييق على حركتهم، يجعل السوريين يشعرون أنهم داخل سجن، والمطلوب تخفيف إجراءات منع التجول حتى العاشرة مساءً كخطوة أولى تفادياً لإثارة مشاعر التمييز بين النازحين والمجتمع المضيف».

هذا الموقف أيده يحيى هاشم (نازح سوري) الذي لفت إلى أنه من حق البلديات الحد من حركة التنقل بالدراجات النارية كون الوسيلة الأكثر استخداماً من قبل الخلايا النائمة للقيام بعمليات تطاول الأمن، لكن الخطأ هو فكرة التعميم بأن الكل يستخدمونها

يعيشون في شقق وأبنية ويدفعون إيجارات إلى 98 في المئة، بينما يعيش أقل من 2 في المئة في مجمعات مجانية، وبالتالي تتم مساعدتهم في تسديد بدلات الإيجار، وتأمين خدمات الصحة والاستشفاء في ظل تخفيض كبير من قبل المفوضية العليا للاجئين في الخدمات الصحية للنازحين، ما يزيد الأعباء عليهم، وكذلك في مسألة التعليم، فبعد تأمين التعليم المجاني للطلاب النازحين من قبل الدولة والمؤسسات الدولية، كانت الحاجة ملحة لتأمين المواصلات لهؤلاء الطلاب، وهذا ما تمّ العمل عليه لمواجهة ثقافة الخوف».

تركت أزمة النزوح ثقلاً على كل الصعد والمستويات، فعملت الدولة اللبنانية والجهات والمنظمات الدولية المانحة على دعم الاتحادات والبلديات، وتقديم المشاريع التي تعزز الاستقرار ورفع الغبن، ومنها مشاريع البنى التحتية والخدمات، وإيجاد فرص عمل، وتنظيم النزوح، ووضع آليات واضحة في التعامل مع النازحين، والتخفيف من التداعيات الأمنية وانعكاسها على البلدات، ومسلسل السرقات الذي ارتفع منسوبه.

بين قلق اللبنانيين على أمنهم الذي اهتزّ مع أحداث عرسال، وبين الواقع المأسوي لأكثر من مليون ومئتي ألف نازح، ارتسم مشهد من تعميم ثقافة الخوف واتساع رقعة الإجراءات الاحترازية حيال النازحين، لاس مرات حدّ العنصرية.

فعمار التي تؤوي 106 آلاف نازح، وبعد استشهاد ستة من أبنائها أثناء المواجهات بين الجيش اللبناني والمسلحين في عرسال، بات النظر إلى السوريين وكأنهم خطر داهم، ما دفع بالبلديات إلى اتخاذ خطوات احترازية كمنع تجولهم ليلاً، ومنع استخدامهم الدراجات النارية.

وشدد رئيس بلدية «حرار» خالد اليوسف على أن «تلك الاجراءات ليست ضد النازحين إنما لمصلحة السوريين واللبنانيين معاً، وللتخفيف من حدوث

تحوّلت البلديات ومؤسسات المجتمع المدني إلى خلايا ناشطة تواكب النازحين وترعى شؤونهم وسط تراجع بعض المنظمات الدولية والمحلية عن تقديم الخدمات، ما جعل النزوح بمثابة عبء كبير أنهدك البلديات واستنزف قدراتها، نظراً لتراكم المشاكل، وتفاقم الحاجات، وتعثر سبل الإيواء والمساعدة، وتحوّلت قضية النزوح إلى أزمة اجتماعية، تأثر بها المجتمع المحلي ككل.

قرارات وإجراءات، شملت منع التجول وتحديد عدد قاطني الوحدات السكنية في بعض المناطق، والخلفية ليست «عنصرية»، إنما محاولة لضبط الأمن بعد التخوف من تفلته، بحسب البلديات التي عملت على توفير المياه والكهرباء، وتنظيم الصرف الصحي والنفايات للنازحين، وفتحت قنوات التواصل مع الجمعيات المحلية والدولية للحد من تداعيات الأزمة، بانتظار الحلول المرجوة بتوفير بيئة تلحظ تلك الشريحة التي باتت في صلب المجتمع المحلي.

صلة وصل لتخفيف الهدر

شكّلت صيدا نموذجاً إيجابياً من حيث التعاطي مع وضع النزوح، إذ تم تصنيفها المدينة الأولى للاستجابة، بحسب ما أوضحه المسؤول عن الملف في بلدية صيدا كامل كزبر، حيث قال إنه «منذ بداية أزمة النزوح تم إنشاء اتحاد المؤسسات الإغاثية والتنموية في صيدا والجنوب، لرصد وتسجيل أعداد النازحين في صيدا واحتياجاتهم، والبالغ عددهم 5627 عائلة أي نحو 32531 فرداً، موزعين في صيدا وضواحيها ومخيم عين الحلوة».

يقوم الاتحاد، وفق كزبر، بالتنسيق مع الجمعيات لتسهيل وصول المساعدات العينية إلى النازحين، لافتاً إلى أن ذلك «خفف من الهدر إذ أصبحت كل العائلات تحصل على المساعدات، وبتنا على دراية باحتياجات كل عائلة، وبالتالي، فإن هذا التنسيق ساهم في تخفيف المعاناة، وقُلل من المشاكل، إن على المستوى الأمني أو الاجتماعي، حيث تمكّن الاتحاد من ضبط ذلك في مجمعات سكن النازحين».

بعد مرور أكثر من أربعة أعوام على وجود السوريين في صيدا وضواحيها، أوضح كزبر أنه «أصبح هناك نوع من الاستقرار المادي لهذه العائلات، وخاصة مع مشاريع التمكين والدعم من قبل المؤسسات، بالإضافة إلى قدرة السوريين على العمل في مجالات عدّة وب«أجرة» منخفضة نسبياً، لافتاً إلى أن «البلدية تؤمن أيضاً احتياجات النازحين حسب الأولويات، ففي موضوع الإيواء تصل نسبة النازحين الذين

تركت أزمة النزوح ثقلاً على كل الصعد

والمستويات، فعملت الدولة اللبنانية

والجهات والمنظمات الدولية المانحة على

دعم الاتحادات والبلديات، وتقديم المشاريع

التي تعزز الاستقرار ورفع الغبن

حظر التجوّل وحقوق الإنسان في السياق السوري في لبنان

باليف تاسلكيان*



© رسم لساندرا جبر

ضبطها جغرافياً وبالتالي معظم تدابير حظر التجوّل تُفرض في المناطق الريفية حيث يكون تنفيذها تنفيذاً صارماً وفعالاً وأكثر واقعية مما هو عليه في العاصمة. وظهر أيضاً أن التقيّد بحظر التجوّل هو أقل تشديداً في مناطق مثال الأشرافية والحمرا ويزيد احتمال تساهل ضباط إنفاذ القانون وتردد تدخلهم عن المناطق الريفية. ويخلق هذا الواقع حالة من التمييز بين اللاجئين على أساس وضعهم الاجتماعي والمالي. وسمح التفاعل المباشر مع اللاجئين في سهل البقاع الحصول على ردود فعل صادقة في ما يتعلق بحظر التجوّل. في حين اتفق جميع الأشخاص الذين أجريت المقابلة معهم على أن هذه التدابير تقيّد الحريات وخصوصاً في حالات طارئة ليلاً أو في ما يتعلق بالحياة الاجتماعية والقيام بزيارة الأصدقاء والأقارب وتقليد «السهرة»، فتفهم معظمهم الدوافع الأمنية لكنهم تمنّوا لو أن السلطات تلجأ إلى أساليب أخرى لضمان السلامة العامة من دون معاقبة مجتمع بأكمله. وعبّر اللاجئون عن الشعور بالتمييز بحقهم لأنّ حظر التجوّل لم يُفرض إلا على السوريين دون الجنسيات الأخرى. ويُذكر التمييز في المواد المذكورة أنفاً من الدستور والتي تحمي الحريات المدرجة تحت «الفصل الثاني: في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم». وبعبارة أخرى، لا يشمل نطاقها غير المواطنين، أكانوا لاجئين أم لا. وعلى الأخير أن يستعين بالصكوك الدولية بشأن انتهاكات لهذه الحقوق بحقه.

الاستنتاج

التمييز بين السوريين المتعلمين وغير المتعلمين من قبل الحكومة اللبنانية؛ وبينما يُبلّغ بإيجابية عن معاملة السلطات اللبنانية للسوريين الذين ينتمون إلى فئة اجتماعية معينة، فهي تميّز خلفيتهم الاجتماعية والعلمية وتعترف بها. إلا أنه لا يمكن سوى التساؤل عن حقّ الأشخاص الذين لا ينتمون إلى هذه الفئة الاجتماعية في المعاملة نفسها.

حظر التجوّل في حالات طيبة طارئة على سبيل المثال. في ضوء كل ذلك، ينبغي النظر في استخدام السلطات لهذه الصلاحيات في سياق الحقوق والحريات الأساسية. ففي الحقيقة، يثير حظر التجوّل العديد من الأسئلة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومنها انتهاك الحريات العامة وخصوصاً حرية التنقل والاعتقال التعسفي بما أن السلطات المحلية قد تعتقل مخالفي حظر التجوّل. وتحمي المواد 8 و9 و13 من الدستور اللبناني حريات التنقل والاعتقاد والتجمّع. ولكن القانون والنظام العام يقيدان ممارسة هذه الحريات. وقد أقرّت المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حقّ الفرد في حريته والتنقل واختيار محلّ الإقامة داخل أراضي الدولة. من هذا المنطلق، يعكس فرض حظر التجوّل ممارسة تتعرّض للحريات الفردية التي تكفلها الصكوك الوطنية والدولية على حدّ سواء. ولذلك يُعتبر تقييد الحرية الاستثناء ولا القاعدة ويجب أن يخضع لرقابة صارمة. وتدعم السوابق القضائية اللبنانية هذا التفسير للحقوق الدستورية التي تقتضي الضمانة⁽²⁾. وتُمارس الرقابة القضائية لضبط عواقب إجراءات البلديات لأن القاضي القضائي هو «الوصي على الحريات الفردية»، وأي تعرّض غير مشروع لهذه الحقوق يجوز أن يخضع للمراجعة القضائية في ظل ظروف تراكمية: إجراء مادي تتخذه الإدارة وانتهاك لحق الملكية وللحريات الفردية وانتهاكات واسعة النطاق تشوب عمل الإدارة. وفي هذا الصدد، يجوز طرح أسئلة حول مدّة الاعتقال أو الاحتجاز وضرورة الرقابة الإدارية أو إمكانية الرقابة القضائية في الممارسة العملية وضرورة تعليمات واضحة تقيّد حرية تصرف السلطات المحلية بالحدّ الأدنى الضروري لمواجهة أوضاع أمنية معينة ضمن نطاقها. وفي حال اساءة استعمال صلاحياتها، يجب أن تخضع الإدارة للمساءلة. فعلى التدابير الاحترازية وحظر التجوّل أن تتكافئ مع التهديد الملموس في منطقة معينة. وهذا يفسّر التباين في التطبيق الملحوظ بين المناطق الريفية وبيروت على سبيل المثال. فالقرى الصغيرة يسهل

تعرف قواميس أو كسفورد كلمة حظر التجوّل على النحو التالي: «تدبير يُلزم الناس على البقاء في منازلهم بين ساعات محدّدة، وعادة خلال الليل». وعلى الرغم من أن المفهوم ليس بجديد، يعود استخدام هذا الإجراء القانوني إلى بداية القرن العشرين كاستراتيجية لمكافحة الجريمة المتعلقة بالأحداث⁽¹⁾. وبالرغم من أن هذا التدبير من شأنه أن يكون في غاية الفعالية من وجهة نظر علم الجريمة، فإنه يثير مخاوف جدية تتعلق بالحقوق الأساسية؛ تتناقض حرية التنقل والتجمّع مع النظام العام وعلى وجه التحديد الأمن العام والسلامة العامة. في لبنان، يقع تنظيم حركة المرور وحماية السلامة العامة والأمن العام ضمن نطاق عمل السلطات المحلية وتحديد البلديات بموجب المادة 74 من قانون البلديات (المرسوم الاشتراعي رقم 118 والمؤرخ 1977/6/30).

وفي سياق الأزمة السورية والنزاع المسلح في سوريا التي تفصلها عن لبنان حدود طويلة مشتركة، بالإضافة إلى تواجد مرتكبي العمليات الإرهابية على الأراضي اللبنانية، تصدّر الأمن والنظام العام أولويات السلطات المحلية ودوائر إنفاذ القانون الحكومية وبخاصة بعد صيف 2014. وقد وسّع وزير الداخلية الصلاحيات المخولة إلى البلديات في ما يتعلق بإدارة تداعيات الأزمة السورية في نطاقها المحلي. فحظر التجوّل الذي فرضته البلديات في جميع أنحاء لبنان كتدبير احترازي بادرت إليه البلديات بمنهجية تجاوزت الأسلوب المعتاد الذي يفترض أن حظر التجوّل هو تدبير استثنائي يُلجأ إليه كاستجابة لتهديد أمني إن كان محتملاً أو حقيقياً. ومع ارتفاع عدد اللاجئين السوريين في لبنان إلى مستويات تتجاوز أحياناً عدد المواطنين اللبنانيين في بعض المناطق وبخاصة القرى، تفرض البلديات هذا التدبير عقب أضرار لحقت بالأشخاص والممتلكات ومضايقات لفظية أو جسدية، ذلك بحسب إحدى البلديات في جنوب لبنان على سبيل المثال. وبعبارة أخرى تتخذ البلديات هذا التدبير استجابة لإخلال النظام العام واحترازاً من إخلال لاحق، وبالتالي يكثر هذا التدبير في المناطق الحدودية فهي أكثر عرضة لتداعيات النزاع المسلح في سوريا والأنشطة غير الشرعية عبر الحدود، كما هو الحال في البقاع على سبيل المثال. إذ تلجأ البلديات ضمن نطاقها المحلي إلى فرض حظر التجوّل كوسيلة للحفاظ على السلم والهدوء العام و/أو منع التعرّض لهما.

ويستخدم هذا التدبير أيضاً كوسيلة لضبط الديموغرافيا. والمثير للاهتمام هو تصريح بعض البلديات صراحةً لكونها اضطرت إلى اتخاذ هذا النوع من التدابير للحيلولة دون لجوء المواطنين اللبنانيين إلى تدابير الحماية الذاتية ونشوء المزيد من التوترات بين السوريين والمجتمعات المضيفة. فتبرّر السلطات المحلية حظر التجوّل كوسيلة تُمكنهم من حماية السكان المحليين ومن الحفاظ على النظام العام. من أجل تحليل حالة حظر التجوّل المفروضة على اللاجئين السوريين، علينا أولاً أن ننظر في شروط فرضها وفق القوانين اللبنانية. تكشف الممارسات المحلية أن حظر التجوّل يُفرض عادة ليلاً من الساعة السابعة أو الثامنة أو التاسعة مساءً وحتى الصباح الباكر في حوالي الساعة السادسة. وفي مناطق عديدة، يندرج فيه حصر يُفرض بين الجنسين فيستهدف الرجال دون النساء. والمفاجئ أنّ في بعض المناطق كان يُسمح تنقل النساء وتجمّعهن ليلاً بينما تُمنع تجمّعات الرجال منعاً باتاً، حتى نهاراً، ويعود ذلك إلى أن المرأة لا يُنظر إليها على أنها تشكل تهديداً أمنياً وأنها لا تميل للمشاركة في أنشطة غير قانونية. وفي ما يتعلق بالعقوبات، لوحظ أنّ البلديات تطبّق آلية الاستجابة التدريجية، فغالباً ما يحصل المخالف لحظر التجوّل على تحذير عند القبض عليه ولا يُعتقل إلا إذا تكرّرت المخالفة. وفي العديد من المناطق، ثمة استثناءات لحرق

(1) الجريمة والعقاب: تطور تاريخ نظام العدالة الجنائية، الطبعة الثانية، ميتشل ب. روث، ص 31

Crime and Punishment: A History of the Criminal Justice System, Second Edition, Mitchell P. Roth, page 31
Gradual response mechanism

(2) قرار قاضي الامور المستعجلة في بيروت، تريخ 20 حزيران 2014 (العدل، الجزء الثاني، 2015، صفحة 1049)

شاويش المخيمات السورية... رجل السلطة والمتحكم الأول بأحوال اللاجئين

مالك أبو خير*

عليك أن تأخذ موافقته قبل القيام بأي تصرف، فهو وحده صاحب القرار في كل المخيم، فمثلاً تراه موجوداً إذا أردت تقديم المساعدات، وقد يحرم بعض الأسر من الحصول على المساعدات لكونهم من وجهة نظره لا يستحقون ذلك، وفي بعض الأحيان يقوم هو بالتوزيع مباشرة ولا يسمح لك بالإشراف... سواء وزع بشكل صحيح أم لا.



ونتحمّل ريثما نتمكن من العودة الى سورية، فنحن الآن في موقف ضعف ولا نستطيع المطالبة بحقوقنا، لكن عندما نعود لكل حادث حديث». شاويش المخيم يعلم أن سكان المخيمات «لا حول لهم ولا قوة»، ويعلم أيضاً أن لا سلطة تحميهم من تسلطه عليهم، بل أنه في بعض الأحيان يستخدم هذه السلطة لمصلحته الشخصية. ففي أحد المخيمات التي تقع في مدينة طرابلس اللبنانية، قام الشاويش بحرمان كل الأطفال من التعليم وذلك بسبب رفض إحدى المدارس دفع مبلغ «8000 دولار أميركي» له. وحين اعترض أحد الأهالي هدده الشاويش بتسليمه للسلطات اللبنانية بحجة أنه لا يملك أوراقاً ثبوتية «أوراق إقامة في لبنان»، وبالتالي قد يتعرض لسجن طويل. ومن المعروف أن أغلب اللاجئين السوريين لا يملكون أوراق إقامة نتيجة الإجراءات الصعبة، وارتفاع أسعار الكفالة المطلوبة.

ورغم كل ما ذكر تجد بعض سكان المخيمات يمدحون الشاويش، وذلك يعود إلى حسن طباعه وإدارته للمخيم، وتعامله بشكل جيد وعادل معهم، وتوزيع المساعدات (المالية والغذائية) بشكل متساو على الجميع. لكن للأسف هؤلاء مجرد قلة تستطيع عددهم على أصابع اليد الواحدة، وسط سياسة عامة باتت تتحكم برقاب اللاجئين السوريين.

سياسة التحكم بمصير الكثير من الأسر النازحة لا تتوقف على الكبار، وإنما على الأطفال أيضاً. ففي أحد مخيمات برّ الياس في البقاع اللبناني منع شاويش أحد المخيمات الأطفال المخيم التابع له من الذهاب إلى المدرسة التي تكفلت بتأمين التعليم المجاني لكل الأطفال الذين يأتون إليها. لذلك اضطر هؤلاء للذهاب إلى مدرسة أخرى مأجورة لمتابعة تحصيلهم الدراسي، حيث كان لشاويش المخيم حصة من هذه الأجر المدفوعة من قبل الطلاب.

كثيرة هي القصص التي تُروى عن الشاويش وتجاوزاته، وكثيرة هي الشهادات التي يخشى سكان المخيمات التحدث بها علناً، خوفاً من الطرد من المخيم. فهم أنفسهم الذين هربوا من حياة القصف والجحيم السوري، ومن حياة القمع والاعتقال وثاروا ضدها، باتوا اليوم تحت رحمة سلطة أخرى تمارس الدور نفسه لكن ضمن قبضة «التحكم بالمساعدات».

لا مجال هنا للثورة والتمرّد، بل عليهم التكيف مع الوضع الراهن والتأقلم معه. فسكان المخيمات يرون التمييز أثناء توزيع المساعدات، ويدركون أن الشاويش هو المتحكم الأول والأخير بشرعية بقائهم في المخيم، مع أنهم يعلمون كل تجاوزاته بحقهم لكنهم يختارون الصمت. وتراهم يتعدون عن الإدلاء بتصريحات إعلامية حول هذه القضية، وأغلب إجاباتهم عند سؤالهم عن دور الشاويش هي: «يجب أن نصبر

هو باختصار رئيس جمهورية كل مخيم... فهو المسؤول وصاحب القرار الأقوى فيه، يتم تعيينه بعدة طرق منها أن يقوم الشاويش نفسه باستئجار قطعة أرض من صاحبها، ومن ثم يقوم بوضع خيم، ثم يجلب اللاجئين إليها، بعدها يشرف على أخذ الإيجار منهم، وطبعاً هنا نتحدث عن إيجار يصل إلى ما بين 100 - 200 ل.ل عن كل خيمة، وطبعاً له قسم كبير من الأرباح.. ويمكن تعيين الشاويش أيضاً من خلال صاحب الأرض مباشرة بدون عقد إيجار كمشرف على وضع المخيم، مع صلاحيات تامة تقضي بالتصرف تجاه أي شخص فيه، فله الحق بإخراجه أو بقائه أو حتى حصوله على مساعدات، وغيرها من الأمور. زاهر «شاب سوري يعمل في مجال العمل التطوعي الإغاثي»، أحياناً يصعب عليه توزيع المساعدات في بعض المخيمات لأن الشاويش لا يقبل بذلك والأسباب متعددة، حيث يقول: «تختلف الأسباب بين مخيم وآخر، فهناك شاويش يريد أن نعطيه ربع ما نقدمه والباقي يتم توزيعه على سكان المخيم، وطبعاً لا يمكن لسكان المخيم الاعتراض على ذلك. وبالمقابل أنا لا أقبل بهذا، وأقوم بالتحايل عليه، وأنتظر سكان مخيمه في مخيم آخر لكي أوزع عليهم المساعدات والمعونات، بينما تجد شاويشاً آخر يصر على توزيع المساعدات بيده، وبالتالي يقوم بالتمييز بين سكان المخيم. وأحياناً يحرم البعض وفقاً لمزاجه الخاص، فأمتنع عن تسليمه المساعدات، وفي بعض الأحيان يحرم سكان المخيم من الحصول على المعونات بسببه».

ما زالت تقف معنا على ضفة حلمنا

حسين الماغوط*

الجميع مرّ من هنا، لن ينسى أحد أي خطوة قام بها في هذه الأزقة والشوارع، للأسف هذه البلاد التي احتلت بقسوة جزءاً من القلب لن تكون سوى محطة سبقي فيها فترة وجيزة، ولن نتركها سوى مكرهين على تركها.

من سواد عبر أعمالهم، يحاولون تغطية كل ذلك الدخان بألوان الحريرة التي تنازع للخروج والبوح بخمسين عاماً من الظلم، الخطوة الأولى لهذا البوح كانت بيروت، فتحت بيروت معارضها ودور العرض لهم وما كان عليهم سوى فعل ما يجيدون فعله، أعطت مجالاً ما كان ليكون سوى صندوق خشبي في دمشق، نجوا فعلاً ونجحوا بفشل أن يكونوا أبطال أعمالهم المجسدين، قاموا بتحويل كل شيء إلى أشياء تفرغ كل سنوات القهر تلك خلال لحظات، غُيِّبوا عن دمشق، فاحتضنتهم بيروت.

نقف كلنا هنا في لبنان على ضفة حلم، محاولين تكثيف وجودنا بأن نصبح أكثر دقة لتحقيقه، نركب كل المراكب التي تبحر كل يوم من المرافئ القديمة كي نلتقط ما بقي من ركام حلم الذين هربوا عبر البحر ولم يصلوا الى يابسة أكثر أماناً، بقوا هناك في وسط تفاصيل ما تركوه خلفهم من مدن وقرى وشوارع ما زالت تنتظر بشغف عودة الجميع إليها، نقف كلنا هنا على ضفة حنين مقتول منذ وقت قصير، محاولين تعويضه بحب بيروت.

* شاب سوري

على الحدود لأعبر إلى هنا، ليس لشيء، فقط أود أن أكتشف المدينة من جديد، ما زلت أذكر أول مرة مشيت بها في شارع مليء بالعجائز، كانوا محقين فعلاً بضحكاتهم عن بنطالي المتسخ قليلاً والممزق، «راجع يتعمر لبنان» عبر كل شيء، بناطيل ممزقة ومتسخة، بيزات رسمية ومكاتب، كل شيء سوى تلك الأطعم المموهة، فلا تفعل شيئاً سوى أنها تقوم بافتعال جرح لن يعتاد عليه أحد.

ليتني أعود إلى الورا لأرجع وأمشي أول مرة في شارع بمحاذاة ما تبقى من زرقة البحر، هو نفسه البحر الذي ابتلع بشهية مفتوحة من ارتدى سترات النجاة وحاول الهرب، زرقتة لا تشبه شيئاً سوى شبابيك بيروت المفتوحة دائماً، الموسيقى التي تفوح من كل شباك تختلف تماماً عن كل تلك الطبول المستعرة التي تفرع يومياً في دمشق، ودمشق دوماً مجرة على سماعها، كما بيروت سمعتها قبلاً وحولتها إلى تلك الأصوات التي تصدح كل يوم من حينها، تلك الأصوات التي غنت وتغني دوماً لكبت ذلك الجموح المدمر المتفوق داخل ما يسمى بال«إنسان».

كل يوم يخرج بعضاً من فنانيين، موسيقيين كانوا أم رسامين أو سينمائيين أو حتى مسرحيين، يخرجون جميعاً ويحاولون رمي بقايا ما تركته الحرب

المدينة التي لم تصبح فقط مجرد بقعة جغرافية مجاورة أفسحت المجال للهرب إليها من دائرة موت تطبق على مهل فكيفها، حتى فوق بقايا صخب ما مرّت به في منتصف القرن الماضي، ما زالت جميلة كنظرة طفل لا يراها سوى جبل أخضر عال، وبحر يستطيع جرف كل هذه العزلة المكلفة بجمال جدران شوارع بيروت الملونة التي لا يمكنها إيذاء أحد.

أحنُّ حقاً إلى دمشق، بكل ما فيها من جدران عتيقة تتأكل مثلما نتأكل نحن بعيداً عن ناظرها، أحنُّ إلى دمشق فعلاً، مثلما أحنُّ إلى بيروت الآن وأنا أسكن في أدرجها، هنا عندما تتخيل قليلاً أثناء جلوسك في إحدى مقاهيها، أضواء شوارعها تبتعد عنك عندما تنظر إليها مرة أخيرة من نافذة الطائرة سيبدو كل شيء بعيداً، سيبدو كل شيء بعدها بشعاً، «وحدن بيقوا» هم الذين أحبوا بيروت بالفعل، مثلما مشيت في شوارعها كلها وعرفت فعلاً من تكون هذه الثكلى التي يتكلم عنها الجميع، نفسه حب دمشق موجود هنا في كل مكان.

ليتني أعود الى الورا قليلاً، فقط إلى تلك الساعات القليلة التي أمضيتها

بيروت بيتي وأهلي

رايا أبو خير*

في كل صباح، أقف على نافذتي أنظر إلى المكان حولي، يتبادر في ذهني سؤال كنت أحاول الهرب منه دائماً: هل من الممكن أن أكون قد فقدت حسي الوطني؟ أفكر بمرور ثلاث سنوات من متابعة أخبار الثورة والشهداء والتفجيرات والبلدان المتآمرة والمستفيدة، فأشعر باختناق... ما هي الوطنية أصلاً؟!

ولا بمصطلح سوري ولبناني، فهذا ما علمونا إياه وما زرعه فينا، هم من يحكمون عملنا ورواتبنا وسبل حياتنا، وهم من يتيحون لنا الفرص أو يعطونها لغيرنا ليخلقوا الطبقة والعنصرية والكره بين الجنسيات والطوائف.

فما توصلت إليه هو نتيجة واحدة: أنني أعيش أجمل أيامي منذ سنتين في هذا المكان، وأقمت أجمل وألطف علاقات في حياتي، عملت وتعبت هنا، وهنا أصبح بلدي الثاني، فالبلد عطاء وحب وصدق ومعاملة، وليس قطعة أرض نتعارك لامتلاكها. ختاماً أقول: هنا في بيروت... بيتي وأهلي.

* مواطنة سورية مقيمة في بيروت

أحياناً كثيرة أجزر لأشخاص يعبرون عن انزعاجهم من كثافة الوجود السوري في لبنان، فلا أستطيع أن ألوم بلداً عدد سكانه أربعة ملايين نسمة احتضن مليوني سوري، وأنتقد الأشخاص الذين يقارنون بين ما يجري الآن في سوريا وبين ما جرى في لبنان أيام الحرب ولجوء بعض اللبنانيين إلى سوريا. وبعض الفكاهة أرمي نكتة وأقول: لو خرج كل اللبنانيين فرداً فرداً إلى سوريا لن يُزعجوا السوريين نسبة لكبر مساحة سوريا بالمقارنة مع مساحة لبنان (يعني ما كنا منحسّ فيهن). لكن الفرق بين سوريا ولبنان أن بلدي يعطي دائماً أفضلية للأجانب، فالأجنبي يعمل بضعف معاش السوري هناك إن كان لبنانياً أو من أي جنسية أخرى. ما أريد قوله أخيراً أن المشكلة ليست فينا كشعوب،

حتى الآن، أغلب من يعرفني في هذا المكان يعرف أنني السورية التي تتكلم اللهجة اللبنانية، مما يجعل بعض الأشخاص لا يصدّقون أنني سورية لأن لهجتي أصبحت لبنانية حقيقية، وهناك أشخاص يستغربون ويبدأون بلومي لأنني تنازلت عن لهجتي الأم (اللهجة السورية)، فأبّرر لهم أحياناً، وأغلب الأحيان لا. في هذا المكان صادفت الكثير من الأشخاص أغلبهم أصبحوا أصدقاء مقربين جداً لي لدرجة أنني أشعر بأنهم أقرب ممّن كانوا حولي في بلدي، وهذا ما يشعري ببعض الأمان. فهذا أول عمل أستمر فيه لمدة سنتين تقريباً منذ 6 سنوات وحتى الآن، حيث أتي لم أستمر بعمل غيره أكثر من بضعة أشهر، فهنا لم يضايقني أحد، ولم أشعر بالعنصرية أو الفوقية أو الطائفية.

منذ عامين توقفت فجأة عن سماع كل الأخبار، وبدأ السؤال يتكرر في ذهني: هل من الممكن أنه لم يعد يعني ما يحدث؟! هل من الممكن أنه لم تعد تعني كل تلك الصور التي أوردتها وكالات الأنباء؟! هل من الممكن أنني فقدت تعلقي ببلدي؟! فأنا لم أعد أشتاق، وأريد فقط أن أحافظ على «كمشة» من الذكريات الجميلة التي كنت أعيشها هناك خوفاً من أن تحل محلها صور الدمار والخراب. إسمي رايا، عمري 26 سنة، أتيت إلى بيروت منذ سنتين...

تجربتي في هذا المكان بعيدة عن تجارب الكثيرين مما يجعلني أشعر بأن بيروت هي بيتي. حالفتني الحظ فلم أتعب كثيراً في البحث عن عمل، وبدأت به بعد 15 يوماً من وصولي، ولا أزال مستمرة فيه

دمشق وبيروت بين رائحة الزعتر وزهر الليمون

أمل شهاب*

العودة إلى دمشق من بيروت، كانت تبدو مثل الانتقال بين عالمين يفصلهما شرح عميق، كانت دهشتي أثناء عودتي الأولى إلى دمشق بعد حصولي على الإقامة في بيروت مثل دهشة السائح الذي يزور بلداً لأول مرة، يُريد أن يجمع الصور ويراقب البشر... من هم؟ كيف يفكرون؟ كيف يعيشون، كانت بيروت وجهتي الوحيدة التي خرجت من جحيم سوريا إليها، المدينة الشرق-أوروبية بين عواصم العالم العربي قاطبة، لذا كانت الفوارق التي تصنعها مقارنة العقل الفطرية كبيرة ولا يمكن ضبطها، بدءاً بغياب أصوات الرصاص والمدافع، انتهاءً بحياة الليل الصاخبة.

لم يكن الفارق الفاعل لدى السوري القادم حديثاً إلى بيروت هو انخفاضاً وانعداماً لموت بقذيفة أو تفجير، أو التمتع بالمشي على رصيف بلد آمن، فهذا مُبرمج داخليا لدى السوريين إلى حد أنه أصبح أمراً طبيعياً، الفارق كان في ماهية الناس التي لم تختبر «ولو لوقت ليس بقصير» حرباً أهلية أو عالمية مثل سوريا، كنت أنظر إليهم كفضيل بشري مختلف، بالحق كنت أنظر إلى نفسي بينهم كفضيل بشري مختلف، كنت ألوذ بالصمت والكثير من الإبتسامات «جواز سفري البديل»، الشعور ذاته أصابني حين عدت إلى دمشق رغم الفترة القصيرة التي قضيتها في بيروت بدايةً (15 يوماً) كانت كافية لأشعر أنني في دمشق بين تركيبة بشرية معقدة. فالسوريون بملامح حذرة، نظرات تلتبسها الحيرة، ورغم مهارة الناس في اختراع أوقات سعيدة في الخروج إلى المطاعم أو حضور مناسبات إلا أنه كانت واضحة كم هي مزيفة وغير حقيقية في بلد الموت بامتياز. في هذا المكان أيضاً هذه الصور لها تفاصيلها، حياتها، ناسها، وأسرارها.. كذلك هي حياة بشر من لحم ودم... كنت أود الاقتراب أكثر من الناس في الشارع.. أسمع أحاديثهم... نبرة أصواتهم... كنت أريد مقارنة حيوات الآخرين بضمير السائح.

من بيروت انطلقت من محطة شارل الحلو، كانت مهمة وبائسة والخدمات سيئة جداً، أخلاق سائقي السيارات تحكمها المادة والسأم الناتج من الانتظار الطويل (قد يصل إلى 24 أو 48 ساعة) حتى يصلهم الدور الذي ينظمه المسؤول عن ترتيب الرحلات إلى دمشق، كذلك المبلغ الذي يتوجب على سائقي سيارات الأجرة دفعه لإدارة المحطة المقدّر بـ 20000 ليرة لبنانية عن الركاب الثلاثة أو الأربعة، لذلك يتعاملون تجارياً مع الزبائن لأنهم يعلمون أنه: «زبون طريق» وليس زبوناً دائماً، وأحياناً يقوم بعض السائقين بطلب مبلغ ما من الركاب لتسهيل وتسريع رحلتهم، كالدفع لأحد السماسرة لتسريع ختم الأوراق على الحدود وغيرها.

يقول سائق السيارة الذي اخترته من بين العشرات الذين تهافتوا فور وصولي، إن الأجر كان مقبولاً قبل الـ 2011 إذ كانت المحطة تعجّ بالركاب السوريين واللبنانيين ومن الجنسيات الأخرى الذاهبة إلى دمشق والقادمة منها، أما بعد بدء الحرب فقد تضاعف قرابة 80 بالمئة عن نشاطه السابق، واقتصر على السوريين مع عدد نادر من اللبنانيين، فاللبنانيون كانوا يذهبون في رحلات شبه أسبوعية للتسوّق من الشام حيث البضائع بجودة وأسعار أفضل مما هي عليه في لبنان، وبالأخص سوق الحميدية، كما أخبرتني صديقة لبنانية: «هذه المحطة تُذكرها دائماً برائحة الزعتر وصابون الغار التي تفوح في السيارة أثناء عودتهم من زيارتهم إلى دمشق»، هذا بالإضافة إلى زيارات ذات مقصد ديني للمقامات والجوامع والكنائس، مثل مقام الست زينب والست رقية والجامع الأموي.

إنطلقت بنا السيارة وكنا أربعة ركاب، سيّدة وشابين آخرين أحدهما فنان تشكيلي عاد إلى بلده بعد غياب خمس سنين بسبب الخدمة العسكرية، وبعدها استأجر مرسماً في بيروت وجمع خلال إقامته مبلغاً قدره 8000 دولار أميركي (ما يعادل متوسط راتب موظف سوري على مدى 16 سنة) ليدفعه بدلاً من الخدمة في الجيش ويتمكن من رؤية أهله، أما السيّدة فكانت ذاهبة لتُحضر عروس لابنها ذي العشرين عاماً من دمشق: «أريد أن أزوجه وارتاح، في بيروت تُضَيّع الشباب وتسلبهم عقولهم»، هكذا أجابت حين سألتها مستغربة: «أليس مبرراً زواجه؟».



© رسم لستيفاني عشقوني

تنام مطمئنة من حب جميع ضحاياها. من لم يعيش في مدينة في زمن الحرب فهو لن يعرفها أبداً... لم تعد الأماكن كما كانت... يجب إعادة الخبز والحجر والبنفسجة إلى تأخي صمتها النبيل، سواتر إسمنتية ملأت المكان، بنادق ووجوه مقتضبة تعبر سريعاً في البرد وفي الحر، يعود إليك نبض قديم، في الحارات نساء جميلات، وأناس سعداء، وجنود حاملون روسياتهم عند المفارق، وصور ولافتات الشهداء تملأ الشوارع.

ذهبت في اليوم التالي إلى سوق البزورية القديم، وأحضرت صابون غار وزعتر لصديقتي كمحاولة لإحضار رائحة الشام إلى شقيقتها بيروت، فللمدن أيضاً حين يُعْض على ذاكرتها، فكرت أنني أحمل أيضاً رائحة بيروت القديمة إلى دمشق... رائحة زهر الليمون والبرتقال... رائحة البحر وأغاني العتالين، بعيداً... جداً... جداً... عن رائحة الرصاص والقمامة.

الراكب الثالث كان صامتاً طوال الوقت مترقباً، ويبدو أنه عامل سوري مثله مثل الآلاف.

وصلنا الحدود اللبنانية، وكالعادة الطابور طويل، ولا توجد سوى نافذتين من بين عشر نوافذ لتقوم بختم أوراق المغادرة، ومع هذا لا شيء يُذكر مقارنةً مع طابور الوافدين إلى لبنان.

على الحدود تجد الكثير من مكاتب الصرافة، وسيارات القهوة، والسماسرة، هناك من يُخالف أو يُختم على بطاقة دخوله «منع سفر» بسبب تجاوز فترة إقامته، والمُخالف يدفع 200 دولار غرامة.

غادرنا الحدود اللبنانية، وكان التوتر بادياً على وجه الفنان التشكيلي الشاب عند اقترابنا من الحدود السورية خشية حصول أي خطأ بأوراقه، أو حتى تغيير القوانين بالنسبة إلى الشباب الذين يدفعون للجيش بدّل سحبه من الخدمة. كنا نرتقب عودة السائق من غرفة تفتيش الهويات السورية بحيرة وخوف حتى عاد وسلمنا الهويات، وغادرنا الحدود باتجاه ذلك السهل... بانتظار الانزلاق من جبل قاسيون إلى الشام مرة أخرى... هذا الانزلاق الذي يُشبه الغرق بحب تلك المدينة العجوز التي

مترو المدينة: الوجه الجميل لبيروت

ريان ماجد*

في الشارع التجاري الرئيسي لمنطقة الحمراء في بيروت، يقع مترو المدينة، وهو «كباريه ثقافي» تحت الأرض، تابع لـ«مسرح المدينة» لكنه مستقل عنه إدارياً، فيه بار ومسرح. «هو مكان يستقبل كل ما هو جميل ومتنوع موسيقياً ومسرحياً، ومفتوح لكل شخص لديه ما يقوله ولأي تجربة فنية عربية كانت أم أجنبية»، أخبر هشام جابر، المسرحي والمدير الفني للمетро.



© لارا نهور



© عصام عبد الله



© لارا نهور

من ينزل الدرجات الأولى لمترو المدينة، تُنسيه الطاقة الإيجابية الموجودة فيه أعباء المدينة ووجهها القاسي أحياناً. جدران ملونة ببوسترات لعروض كباريه ومسرحيات وفرق موسيقية، وجو من الود والفرح يستقبل الزائر على مدخل البار وصولاً إلى المسرح الذي يقدم عروضاً فنية متنوعة على مدار الأسبوع لفرق أغلبها تضم فنانيين من لبنان وسوريا وفلسطين والعراق ومصر وغيرها.

«قابلنا منذ بداية عملنا فنانيين سوريين موهوبين جداً. كانت المرة الأولى التي تُتاح لنا للتعرف إلى بعضنا، لبنانيين وسوريين، بعيداً عن الحواجز النفسية والمشاعر السلبية التي كانت تمنعنا من التواصل سابقاً»، قال المخرج باسم بريش، أحد القيمين على المكان.

«استقبلنا فنانيين من بلدان عربية وأجنبية عديدة، لكن بما أن أغلب الفنانين السوريين يقيمون في بيروت، فهم لعبوا دوراً أساسياً في إنشاء فرق موسيقية، أدخلوا عليها آلات عزفهم المتنوعة، مما أغنى الحركة الفنية والموسيقية في المدينة» تابع هشام. وأضاف بأن المترو بهذا المعنى يلعب الدور الذي كانت بيروت تلعبه في السابق. «عندما يكون هناك أزمات في البلدان المحيطة، كانت بيروت تستقبل الفنانين الذين اضطروا إلى مغادرة بلدانهم لأنهم فقدوا إمكانية إكمال تجربتهم هناك، كانت تحتضنهم، كما يفعل المترو اليوم».

قدم هاني السواح، مغني الراب السوري، من حمص إلى بيروت في العام 2012، ووجد في مترو المدينة حالة مختلفة عن باقي الأماكن في العاصمة. «وجود مكان مثله هو الذي جعلني على ما أنا عليه اليوم، في علاقتي مع الجمهور وفي وفتتي على المسرح وأدائي. يمثل المترو الجانب الإيجابي والمريح لبيروت، نصف الكأس الممتلئة. أشعر هناك وكأني في بيتي. العلاقة مع العاملين فيه واضحة ومباشرة وعائلية. هو الذي دفعني إلى البقاء في هذه المدينة».

ساعد وجود مترو المدينة مريم صالح على اتخاذ قرارها بترك مصر لأول مرة في حياتها والمجيء للإقامة في بيروت. ومريم هي مغنية وموسيقية مصرية، أمضت طفولتها وجزءاً كبيراً من حياتها تنتقل من مكان إلى مكان في مصر مع فرقة «سُرادق» للمسرح الشعبي التي أسسها والدها صالح سعد عام 1983، وأكثر شخصية أحببت تمثيلها كانت شخصية المهرج. مثلت أدواراً في السينما أيضاً، وعملت على ورش مسرح للأطفال، وأسست فرقة موسيقية متعدّدة، وكان همّها الأساسي المساهمة في نشر أعمال الشيخ الإمام الذي «لم يأخذ حقه»، وإظهار مدى التنوع والقدرة التمثيلية التي كان يمتلكها في ألقانه وأدائه.

«أول مكان أزوره عندما آتيت إلى بيروت هو مترو المدينة، هناك أشعر بالحنن. آخر شخص عرفته آمن هذا الجو المريح في العمل المسرحي وولد هذا الإحساس الجميل لدى الفريق كان والدي». أكثر ما يثير إعجاب مريم هو العلاقات الإنسانية التي تجمع الموظفين في المترو والفنانين والمسؤولين عن المكان ببعضهم.

حالة التبنّي التي يؤمنها المترو للموظفين فيه وعلاقات الود التي تجمعهم أثرت أيضاً بمرؤى أبو خليل التي قدمت منذ ثلاث سنوات في عمر الثامنة عشرة من محافظة السويداء في سوريا إلى بيروت. تدرس مرؤى الفنون الجميلة في الجامعة اللبنانية نهاراً وتعمل في المترو ليلاً. «لا أشعر بالتعب في عملي هنا. الجو لطيف ومريح، هناك إهتمام وحب، ولا أحد يؤذي الآخر كما يحصل فوق الأرض». وهي تأتي إلى المترو خارج دوام العمل، ترسم، تسمع الموسيقى، ترتاح، كما لو كانت في بيتها. «بيروت بالنسبة لي هي المترو»، تقول مرؤى.

«جرت العادة أثناء الحروب أن تتحوّل الملاجئ إلى كباريهات، الناس فوق

الأرض تتقاتل، وتحتها تتسلّى»، قال باسم، وعلى امتداد أكثر من خمس سنوات، صار «مترو المدينة» مكاناً للتسلية والتجريب، يدعم الفنانين والفرق الفنية ويدعم أيضاً قضايا إجتماعية وإنسانية، يؤمن القيمين على هذا المكان أنها أساس الحركة الثقافية التي يسعون إلى تحريكها في البلد.

ففي صالة العروض، التي اتخذها الأمن العام في فترة سابقة مقراً لإجراء الرقابة على الأفلام، نظّم المترو في السنوات الماضية عدّة مبادرات، الأول كان لدعم حملة «انتفاضة المرأة في العالم العربي» والثاني لدعم

اللاجئين السوريين في لبنان والثالث لدعم الحريات في مواجهة الرقابة وهو خصّص في الآونة الأخيرة عرض «بار فاروق» لدعم لائحة «بيروت مدينتي» التي خاضت الانتخابات البلدية من خارج الإصطفافات السياسية والطائفية في البلد.

«من ضمن واجباتنا في المترو، دعم قضايا نؤمن بها وحملات تقدّم طروحات إجتماعية مفيدة لهذه المدينة لأن الحركة الثقافية في البلد مرتبطة بحيوية المجتمع فيه»، ختم هشام جابر.

الأزمة السورية كما يعيشها اللبنانيون

يبرز الرسم احد جوانب الخطاب المهيم حول الأزمة السورية، والذي يُعالجها على أنها أزمة عسكرية وأزمة أفرقاء متصارعين، وهو خطاب يصلح بلا شك في الإطار اللبناني لإلهاء الناس وإعادة إنتاج النظام القائم .

غير أن الأزمة السورية، والأزمة العربية بشكل عام، تُنذر بويلات إضافية قد تطاول لبنان يوماً ما، وتطاول تحديداً الناس في عيشهم اليومي والمدني، وتكشف زيف الخطاب المهيم، إنما، للأسف، في وقت متأخر.



عمل لرائد شرف، رسام وباحث في علم الاجتماع، مقيم في بيروت

المهمة القيمية الملحة

نهلة الشهال*

في سوريا، من دون أفق ظاهر لنقطة نهاية. ولكنها الحرب سنتتهي! والرجاء أن تنتهي بأسرع ما يمكن، للتقليل من الخسائر وهي أصلاً عظيمة، وحتى يُلتفت إلى المهمة الأصعب: رَأب الصدوع، وهي هنا عميقة، واسعة، مهولة. وتلك عملية قد يمكن للبنانيين، أو لبعضهم ممن افتكروا الأمر (أمرهم هم) أن يساعدوا فيها. بتواضع، وليس بتشاور من «يعطي دروساً». المهمة توازي في ضرورتها الاهتمام بأحوال الناس من النازحين، وتوفير المأكل والملبس والمأوى والأمان والعلاج وكذلك التعليم لصغارهم... وهي الحقوق الإنسانية الأساسية وفق كل شرائع الأرض والسماء. يجب أن تعين تلك المهمة وأن «تقال» منذ الآن، لأنها تسمح بتشييد منظومة أخلاقية قيمة لا يوجد فيها ممارسون ومتلقون، أي هي بلا تراتبية مفترضة، وإنما تكون رويداً نسيجاً تبادلياً مشتركاً من القناعات العامة: أم تكن العبودية، أو التمييز على أساس اللون، أو دونية المرأة الخ... «مقبولة» في أزمنة ماضية ليست سحيقة، وفي أماكن باتت تعتبرها اليوم جرائم وتنظر إليها بإدانة واشمئزاز؟ على الحروب أن تصبح كذلك!

وعلى هذه المهمة القيمية أن تندرج كهمّ عالمي، حتى تخرج مسألة اللجوء من قمقم «التخويف بها ومنها»، وبالأخص في أوروبا القريبة منا... تخويف يهد الساحة لمآسي عملية أخرى هنا وهناك، ومُثّل انتكاسة للبشر عموماً.

* أستاذة علم الاجتماع السياسي ومديرة تحرير ملحق «السفير العربي»

وهي مهولة (ربع عدد سكان البلد على الأقل)، وبسبب ضعف المساعدات والهبات الدولية التي تركت لبنان يتدبر أمره كما يمكنه، ولكنها وخصوصاً تضع هؤلاء النازحين في أوضاع لا تليق بأدمية البشر. وتفيض الحرب كذلك في توظيفاتها المختلفة داخل صراعات سياسية محلية تدور غالباً حول النفوذ والسلطة، وهو ما تمارسه كل الأطراف بغض النظر عن انحيازاتها للجبهات السورية المتقاتلة ومن خلفها للجبهات الخارجية الداعمة لها.

ولكن الأبعث من هذا وذاك أنها تكشف أعطاباً في المفاهيم والقيم المتبناة والمُجاهر بها، سواء بشكل صريح أو متوارٍ (ولكن مقروء!)، وعلى رأسها العنصرية، بما هي استعلاء على هؤلاء المساكين المغلوبين على أمرهم، والقسوة حيالهم، واستغلال ظروفهم بحجج شتى. صحيح أن النسيان من طباع الإنسان، ولكن ثمة أيضاً في العنصرية اللاحقة بالنازحين نوع من «نكران التماثل» أو احتمال المقارنة، وهو «خوف» من النفس قبل أن يكون شيئاً آخر... ما لا يبرر أبداً هذه المواقف والمشاعر، ولكنه يفضح هول الحرب الأهلية اللبنانية التي انتهت رسمياً منذ ربع قرن، ولكن ندوبها ما زالت في النفوس، يمكن تلمسها ويمكنها أن تتقيح! ذلك أن الملف أغلق على «زغل» وبفولكلورية عالية، بخلاف تجارب أخرى تكبد أصحابها عناء مساءلة أنفسهم وسواهم ثم اتخاذ قرار فعلي بالمسامحة المتبادلة. والأمثلة، وإن لم تكن كثيرة، إلا أنها موجودة وموثقة... ولذلك أهميته اليوم، على الرغم مما يبدو من استقالة سريان الدماء والخراب

الحروب غالباً خرقاء، إذ يظهر بعد انتهائها أنها لم تحقق الأغراض التي سُنت باسمها... الحروب عقيمة. كلها: بين الدول، والغزو والاحتلال، والاستعمار... وليس من خلاف لا يمكن حله بوسائل أخرى، هذا لو سلمنا أن أصل الحروب هي الخلافات، وهو حال نادراً ما يصح! والحروب الأهلية من بينها هي الأكثر شراسة وتدميراً، لأنها تجري بين جماعات يُفترض أنها تتقاسم أشياء كثيرة، منها الأرض التي يعيشون عليها، أي بين «أخوة»، ما يمس بالنسيج الاجتماعي لمجتمعات قائمة (بخلاف تلك «الخارجية» التي يُعتدّ فيها بالحس «الوطني» الجامع)، ما يجعل العداوة أفتح والارتكابات المريعة التي يتم الإقدام عليها لا تُغتفر ولا تُنسى إلا بجهد هادف وشاق.

تنساب أمام أعيننا اليوم مشاهد حرب أهلية مُركبة تجري في سوريا، وهي تستحضر في أذهان من عاش الحرب الأهلية اللبنانية ذكريات مريرة لا تُجدي معها المكابرة والادعاء أن اللبنانيين خاضوها «بشكل مختلف»، مع أن العناصر واحدة بغض النظر عن كثافتها: هل سنقول لأم فقدت ابنها أن حربنا كانت «أرحم»؟ ولتلك التي أمضت عمرها تبحث عن مفقود، ما زال لليوم مفقوداً، وعن ذاك الذي دمر بيته وتشرد مع عائلته على الطرقات ينتظر رحمة ربه وإحسان الناس... والمغتصبة؟ سواء كانت عشرة أو ألف: كل مغتصبة مأساة، كل قتيل هو نهاية العالم بالنسبة له وأحياناً لذويه.

تفيض الحرب الجارية في سوريا على لبنان: بحكم أعداد النازحين الوافدين إليه

تصميم وتنفيذ: عمر حرقوص، حسان يوسف
خط: **بناء السلام** خليل ماجد
تدقيق لغوي: جميل نعمة

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة وهو يدعو إلى التغيير وإلى تحقيق نفاذ البلدان إلى المعرفة والخبرة والموارد من أجل مساعدة الشعوب على التمتع بحياة أفضل.

لمزيد من المعلومات
مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
مبنى البنك العربي

شارع رياض الصلح - النجمة، بيروت - لبنان،
هاتف: 980583 - 01 / 119160 - 70

www.lb.undp.org/PBSupplement

UNDP Lebanon

يعمل مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 2007 على تعزيز التفاهم المتبادل والتماسك الاجتماعي من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في لبنان. كما يعمل المشروع مؤخراً على مقارنة موضوع أثر الأزمة السورية على الاستقرار الاجتماعي على لبنان. ويعمل المشروع على دعم مختلف فئات المجتمع من قيادات وجهات فاعلة محلية ومدربين وصحافيين وشباب وناشطين في المجتمع المدني، في تطوير إستراتيجيات متوسطة وطويلة الأمد لبناء السلام وإدارة الأزمات وتجنب النزاعات.

